التخفي خلف مسمى التحالف
غياب التحقيقات الموثوقة والتعويضات عن الهجمات غير القانونية في اليمن
التكفي خلف مسمى التحالف
غياب التحقيقات الموثقة والتعويضات عن الهجمات غير القانونية في اليمن
تكرس هيومن رايتز ووتش جهودها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بمختلف شعوب العالم. إننا نقف إلى جوار الضحايا والنشطاء ونعمل على منع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل اللا الإسلامي أثناء الحروب، وتقديم الجناة للعدالة. نحقق ونكشف انتهاكات حقوق الإنسان ونحمل المتنكين المسؤولية. كما نواجه الحكومات وأصحاب السلطة كي يكملوا عن الممارسات المنسية ويتزامنوا القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الجماهير والمجتمع الدولي إلى مساندة كفالة حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتز ووتش منظمة دولية لها عملاء في أكثر من 40 دولة، ومكاتب في أمستردام وبيروت وبرلين وبروكسل وشيكاغو وجنيف وغوا وجوهانزبرغ ولندن ولوس أنجلس وموسكو ونيويورك وباريس وسان فرانسيسكو وطوكيو وتورنتو وتونس وواشنطن وزورخ.

http://www.hrw.org/ar

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا:
التخفي خلف مسمى التحالف
غياب التحقيقات الموثوقة والتعويضات عن الهجمات غير القانونية في اليمن

ملخص ................................................................................................................ 1
توصيات ............................................................................................................. 6
منهجية التقرير ............................................................................................... 10
استمرار الغارات الجوية غير القانونية للتحالف ........................................... 11
تحقيقات ياه مصداقية للفريق المشترك في الانتهاكات المحتملة .............. 15
سوء تطبيق الفريق المشترك للقانون الدولي .................................................... 26
حماية الدول من تحلل مسؤولية الانتهاكات .................................................... 34
استخدام مسند التحالف للتهرب من المسؤولية القانونية ............................ 43
شكر وتنهيه ...................................................................................................... 66
الملحق 1: رسالة هيومن رايتس ووتش إلى الفريق المشترك لتقييم الحوادث 67
الملحق 1: رد البعثة القطرية الدائمة إلى الأمم المتحدة على هيومن رايتس ووتش 72
المفصل

يستمر النزاع المسلح في اليمن، الذي تصاعد في مارس/آذار 2015، في قتل وإصابة وتوجيه آلاف المدنيين اليمنيين، حتى أغسطس/آب 2018، وثقت "مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والأمم المتحدة" (فوضوية حقوق الإنسان) مقتل 6,592 مدنيا وإصابة 10,470 آخرين في اليمن. نتجت أغلب الخسائر التي تم التحقق منها عن الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية. كما مثّلت عدة ملايين آخرين من نقص في الغذاء والرعاية الطبية. ورغم الأدلة المتزايدة على تورط جميع أطراف النزاع في انتهاكات القانون الدولي، فإن جهود المحاسبة، إلى حد بعيد، غير كافية.

في أغسطس/آب 2016، أعلن التحالف، الذي كان يتكون حينها من السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، مصر، الأردن، المغرب، السودان، قطر، الناتج الأولي الصادر عن "الفريق المشترك لتنفيذ الحوادث" (الفريق المشترك)، آلة التحقق التي كان التحالف قد أنشأها حديثاً، كان الفريق المشترك يتكون في الأصل من 14 شخصاً يمثلون أبرز دول التحالف، وله صلاحيات التحقق في الوقائع، جمع الأدلة، وإعداد تقارير وتوصيات حول "الادعاءات والحوادث" أثناء عمليات التحالف في اليمن.

في هذا التقرير، تدرس هيومن رايت ووتش الطريقة التي اعتمدها الفريق المشترك للتحقيق في التزام التحالف بقوانين الحرب، والضرر اللاحق للمدنيين، باعتماد التحليل اللاحق للضرائب. وجد التقرير أن النتائج العلمية التي توصل إليها الفريق المشترك، بعد سنوات من انطلاق تحققاته في غارات التحالف، تستمر في تأكيده العديد من المشاكل الأساسية نفسها التي شابتها نتائجه الأولى. كما تبرز المعلومات القليلة المتاحة للعموم عجز الفريق المشترك بشكل عام - لأسباب غير واضحة - عن إجراء تحققات موثوقة ومحيدة وشفافة في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة للتحالف.

لإبراز بعض بواعظ.'
في 31 يوليو/تموز 2018، ذكر الفريق المشترك أنه حقق في الحادث الـ 79. تُنشر أغلب بيانات الفريق على الموقع الإخباري الرسمي للمملكة العربية السعودية، لكن لا يوجد ترتيب لجميع التحقيقات. راجعت هيمن رأيتس ورئيسي البيتิ الإخباري التي نشرها الفريق المشترك باللغة العربية والموضوعات الصحفية التي قدمها الفريق منذ أغسطس/آب 2016. كما قابلت أعضاء من منظمات أخرى تابعة للفريق المشترك، وحدثت 75 تقريرا لهذا الفريق. لكن يبقى من غير الواضح ما إذا كان الفريق المشترك قد نشر النتائج الأربع المتبقية للعلن أو إن كان يوجد سبب آخر للتناقش في الأرقام. في التقارير الـ 75:

- أعلن الفريق المشترك النتائج الخاصة بـ 78 هجوما منفصولا للتحالف، وأعفى أعضاء التحالف من المسؤولية في الغالبية العظمى للهجمات.
- توصل في معظم الحالات إلى أن التحالف تصرف بشكل قانوني أو أنه لم ينفذ الهجوم المذكور أو أنه حصل خطأ "غير مقصود"، غالبا ما تم إرجاعه إلى هفوات تقنية.
- أوصى التحالف بتقديم تعويضات في حوالي 12 هجوما، دون التوصل إلى حصول أخطاء بالضرورة:
  - 5 هجمات ناتجة عن أخطاء تقنية;
  - 4 هجمات حصلت فيها أخطاء "غير مقصودة" أخرى، منها معطيات استخبارية مغلولة، أوحال جوية سبعة، عدم التعرف على أحد 일본ي على أنه مستشفى، وخطأ يتعل بالغة إطلاع صواريخ;
  - تم التوصل إلى أن هجومين كانا قانونيين، لكن الفريق المشترك أوصى بتقديم تعويضات لحصول خسائر منظمة منظمة;
  - أوصى بإتخاذ "إجراءات مناسبة" – إما المزيد من التحقيقات أو اتخاذ إجراءات تأديبية – في هجومين:
- توصل إلى أن أعضاء التحالف خرقوا قواعد الاشتباك في أحد الهجومين وأوصى بالتحقيق في خرق محتمل في الهجوم الآخر.

لا يقدم الفريق المشترك أي معلومات بشأن قراراته المتعلقة بنشر نتائج تحققياته أو عدمه، وتوقفت القيام بذلك. يبدو أن 3 دفعات من نتائج التحقيقات نشرت للمرة الأولى في أحداث دولة أخرى منذ نشر الفريق المشترك نتائج 12 سبتمبر/أيلول 2017، أثناء مناقشات "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" بشأن إمكانية إنشاء آلية تحقق دولية في انتهاكات اليمن; استخدمت الدبلوماسيون السعوديون وحلفاؤهم النتائج التي نشرها الفريق المشترك لدحض الحاجة إلى هذه الآليات. في 5 مارس/أذار 2018، نشر الفريق المشترك بعض النتائج، مباشرة قبل سفر ولاء العيد وقاد التحالف محمد بن سلمان إلى المملكة المتحدة لقاء موظف صينيون بريطانيون كبار. وفي 7 يونيو/حزيران 2018، نشر الفريق المشترك نتائج قبل هجوم كبير شنه التحالف في معركة جديدة، كان قد أثار مخاوف من أن مهادنة مهمات يمكنها أن تكون ترتيبا إنسانيا وخيمة على السكان.

لم يتطرق الفريق المشترك إلى بعض انتهاكات التحالف لقانوني دولي. منذ مارس/أذار 2015، قدّم مسؤولو التحالف بشكل متكرر تصريحات خاطئة حول التزام التحالف بقوانين الحرب. بعد نفي
للمكرر لاستخدام التحالف لذخائر عقدودية محظورة على نطاق واسع في اليمن، زعم التحالف في أواخر 2016 أنه استخدم نوعا واحدا من الذخائر العقدودية على الأقل بشكل قانوني. قبل هذا الاعتراف، وقعت هيومن رايتز ووتش 17 هجما يدخائير عقدودية مختلفة عن نوع الدخائر الذي اعترف التحالف باستخدامه. لم يجر الفريق المشترك أي تحقيقات جدية في أي من هذه الهجمات بالذخائر العقدودية.

كثيرا ما تزعم الولايات المتحدة، وهي طرف في النزاع بسبب دعمها العسكري والوجستي والاستخباري للتحالف، والمملكة المتحدة، التي تساند التحالف "حصن" أساليب الاستهداف أثناء النزاع، بصفتهما أكبر مزودين للسعودية بالأسلحة، استمرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في بيع أسلحة بقيمة مليارات الدولارات للسعودية وأعضاء التحالف الآخرين طيلة النزاع. في 6 هجمات حق فيها الفريق المشترك وتناولها في هذا التقرير، وجدت هيومن رايتز ووتش أنه تم استخدام ذخائر مصدرها الولايات المتحدة. أكد مسؤولون أن جهد التحالف في التحقيق عبر الفريق المشترك تبرز حسن نية السعودية وأطراف التحالف الآخرين في بذل جهود للاستمالة للقانون الإنساني الدولي.

قد تُواجه هذه الدول التي تستمر في بيع الأسلحة للسعودية – بما فيها الولايات المتحدة، المملكة المتحدة وفرنسا – خطر التواء في الهجمات غير القانونية مستقبلًا، خصوصًا وأن تطمينات التحالف باتجاه إجراءات أثبتت أنها مجرد كلام.

وعد التحالف مرارا بتقلص الخطر الذي يواجهه المدنيون في عملياته العسكرية المستقبلية، لكن اندماج الشفافية جعل عمل المراقبين المستقلين على تحقيق مبادئ ووجود تغييرات في عمل التحالف أمرا شبه مستحيل، لا يظهر عن تنفيذ هذه التغييرات. واصلت هيومن رايتز ووتش توثيق هجمات التحالف في 2017 و2018 التي يبدو أنها انتهكت قواعدهن الحرب.

التحقيقات المحسدة في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب هي مجرد خطوة أولى للالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة على الانتهاكات وتحقيق العدالة للضحايا. تدعو هيومن رايتز ووتش الدول أعضاء التحالف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والتحقيق في الانتهاكات الخطيرة المزعومة التي ارتكبها قواتها المسلحة والأشخاص الخاضعين لولايتهم، مقاضاة العسكريين المتورطين في جرائم الحرب، تقديم تعويضات لضحايا الهجمات غير القانونية ودعم إجراءات آلية واحادية لتقديم تعويضات "تวงزة" للمدنيين الذين يعانون من خسائر جراء العمليات العسكرية، بصرف النظر عما إذا كان الهجوم قانونيا.

عدم التزام التحالف بقوانين الحرب يتجاوز بكثير مظاهر الإخفاق التي يربيةها أي تحقيق للفريق المشترك. لقد حقق الفريق المشترك فقط في جزء من هجمات التحالف التي أعتدىت المنظمات الحقوقية والأمم المتحدة بشأنها تقارير تضمنت مخاوف تتعلق بقوانين الحرب. حققت هيومن رايتز ووتش في 88 هجما بدأ غير قانوني للتحالف منذ مارس/آذار 2015، بينما حقق الفريق المشترك في حوالي ربع هذا العدد فقط، مما حفتح الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية في عشرات الغارات الجوية الأخرى للتحالف والذين بدأ غير قانونية. في الكثير من هذه الهجمات، لم يعترف مسؤولو التحالف والفريق المشترك بدور التحالف. وجد فريق خبراء تابع للأمم المتحدة أنه باستثناء 10 هجمات حقق
فيها في 2017، لم "يقوم [التحالف] بمشاركته في أي هجوم، ولم يوضح للرأي العام الهدف العسكري الذي كان يراجع تحقيقه".

العديد من الهجمات التي شنها قوات التحالف والتي يبدو أنها انتهكت قوانين الحرب تتضمن أدلة على حصول جرائم حرب، أي أنها انتهكات خطيرة تتعلق بأحداث спецية، لم تتعلق تحقيقات الفريق المشترك أي جهود واضحة لتحديد المسؤولية الجنائية الفردية في الغارات الجوية غير القانونية. هذه المحاولة لحماية أطراف النزاع والعسكريين الأفراد من المسؤولية الجنائية هي في حد ذاتها انتهاك لقوانين الحرب. يواجه القادة السعوديون والإماراتيون، الذين يلعب بدلًا دورًا محوريا في عمليات التحالف العسكرية، مسؤولية قانونية محتملة في إطار مسؤولية القيادة، أي المسؤولية المدنية عن كون القائد على علم أو ينبغي له أن يعلم بالانتهاك التي ارتكبها مسؤولاً، دون أن يتخذ إجراءات كافية لمنعهم من ذلك أو معاقبتهم. ما زال العديد من كبار القادة السعوديين والإماراتيين الذين لعبوا دورًا بارزا في العمليات العسكرية أثناء النزاع في مناصب ذات قوة وسلطة.

رغم أن الفريق المشترك أوصى التحالف بتقديم "مساعدة" أو "اتخاذ إجراءات" في عدد صغير منضاويات أو محاسبة أشخاص عن جرائم حرب محتملة. بشكل استثنائي، أفادت "اللجنة الوطنية للتحقيق" في إداعة انتهاكات حقوق الإنسان" في اليمن بمحمدية اليمنية أحسنت العديد من الضباط اليمنيين على محكمة عسكرية يمنية لمحاكمتهم.

في 10 يوليو/تموز 2018، أصدر الملك السعودي أمرا "بالعفو عن كافة العسكريين المشاركون في عمليات إعادة الأمور من العمليات العسكرية والعملية الصادرة بعدها [منذ أبريل/نيسان 2015]". لم يوضح هذا التصريح الشامل وذو الصياغة المبهمة أي قيود متعلقة منعه، إن كانت موجودة.

ارتكبت القوات الحوثية المعاوضة للتحالف أيضاً انتهاكات متعددة لقوانين الحرب، بما فيها جرائم حرب محتملة. وقوة هيومن رايتس ووتش استخدام الحوثيين لأغراض مضادة للأفراد، استخدم الجنود الأطفال، صعف مدن يمنية بشكل عشوائي، تعذيب المحتجزين، وغيرها من الانتهاكات. لم تعلم هيومن رايتس ووتش انتهاكات الحوثيين أي خطوات ملموسة للتحقيق في الهجمات غير القانونية المحتملة أو محاسبة أي شخص.

سبق وأن فرض "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" حظر سفر وتحتاج أموال على قادة حوثيين وحلفائهم السابقين عبر آلية عقوبات تسمح بإصدار الأفراد الموتورين في انتهاك القانون الإنساني الدولي. غير أن المجلس لم يفعّل شيء نفسه مع الحكومة اليمنية أو أعضاء التحالف، رغم وجود أدلة على نورتم التحالف في أعمال تستوجب عقوبات. تستطيع كل دولة إقليمية أمية على "لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة" بشأن اليمن، ما يؤدي إلى النظر القومي في هذه الملفات من قبل مجلس الأمن. ما لم يوقف التحالف عن هجماته غير القانونية، ولم يحقق بجدية في الهجمات غير القانونية المزروعة، ولم يلاحظ الموتورين قسماً، ولم يقدم تعويضات للضحايا المدنيين، فإن مجلس الأمن مطالب بالنظر فورا في فرض عقوبات مركزية على الأشخاص الذين يتقاسمون الجزء
الأكبر من المسؤولية في انتهاكات التحالف لقوانين الحرب، لا سيما ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وغيره من كبار قادة التحالف.

عدم إجراء الدول المتحاربة تحقيقات سريعة وموثوقة ومحايدة في جرائم الحرب يعني ضرورة اللجوء إلى السبل الأخرى المتاحة للحفاظ على مسار العدالة. على مجلس حقوق الإنسان تجديد تقارير مباشرة إلى مجلس حقوق الإنسان. على الحكومة اليمنية، وهي ملتزمة بحماية جميع اليمنيين من أي ضرر، الانضمام بشكل مستمر إلى "المحكمة الجنائية الدولية". على السلطات القضائية في الدول الأخرى أيضاً فتح تحقيقات بشأن الأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب بموجب الوزارة القضائية العالمية وهم يتشاكل مع قواطعها الوطنية. على الدول الاستمرار في عملية جمع الأدلة الجنائية لإجراء ملاحقات قضائية مستقلاً.
توصيات

إلى السعودية والإمارات ودول التحالف الأخرى واليمن

• الالتزام بقوانين الحرب، بما فيها حظر الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، أو التي لا تفرق بين الأعيان المدنية والعسكرية، أو التي تُسبّب خسائر مدنية غير مناسبة مع المزية العسكرية المرجوة.

• إجراء تحقيقات ذات مصداقية ومحा�يدة وشفافية في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب التي شاركت فيها قواتها الوطنية المسلحة في اليمن.

• ملاحظة العسكريين المتورطين في جرائم حرب في اليمن قضائيا كما يجب، بما يشمل مسؤولية القيادة.

• دعم إجراء تحقيقات ذات مصداقية ومحاربة وشفافية من قبل الفريق المشترك لتقديم الحوادث.

• تقديم تعويضات سريعة وكافية للضحايا المدنيين وعائلاتهم على القتلى والمصابين والأضرار التي لحقت بالممتلكات بسبب الضرائب غير القانونية. اعتماد آلية موحدة وشاملة لتقديم تعويضات "عزة" إلى المدنيين الذين لحقت بهم خسائر جزاء العمليات العسكرية، بصرف النظر عن قانونية الهمج.

• إنشاء آلية لإسلال نتائج التحقيقات إلى الضحايا المدنيين وعارضهم، حتى وإن لم تكن عمليات دفع التعويضات ممكنة في الوقت الحالي. التصور في أشكال تعويض غير مالية، مثل الاعتذار أو اتخاذ إجراءات مؤقتة.

• نشر أرقام عن عدد ضحايا الغارات الجوية بشكل منتظم، بما يشمل القوات المشاركة فيها.

• نشر المنهجية المعتمدة في التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومراجعتها باستمرار لتعزيز الدقة. مقابلة الشهود وإجراء زيارات تقليش للمواقع كلما أمكن.

• ضمان الالتزام الكامل لقواعد الاشتباك بقوانين الحرب، ومراعاتها باستمرار للحد من الخسائر المدنية.

• اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر اللاحق للمدنيين، بما يشمل إصدار تعذرات سابقة للهمجات كلما أمكن.

• عدم استخدام الأسلحة المتفجرة التي تخلف آثارا واسعة في المناطق المأهولة بالسكان. الكف عن استخدام الأسلحة العشوائية بطبيعتها، مثل الذخائر العنقودية، في جميع الظروف.

إلى الفريق المشترك لتقديم الحوادث

• إصدار توضيح علني للإجراءات المعتمدة لتحديد الحوادث التي تخضع للتحقيق، وتقييم قائمة بالحوادث التي هي في طور التحقيق.

• الإسراع في نشر نتائج التحقيقات، بما يشمل الخلاصات، وتقليص إخفاء المعلومات إلى أدنى حد ممكن. إنشاء آلية لإطلاع الضحايا المدنيين وعائلاتهم على نتائج التحقيقات.
• إدراج القوات المسلحة التي شاركت في هجمات معينة في نتائج التحقيقات المنشورة، بما يشمل سلسلة القيادة، الاستخبارات التكتيكية، وعمليات الدعم، مثل التزويد بالوقود، والاشتباكات التكتيكية.

• إدراج معلومات حول إجراءات المحاسبة المتخذة من قبل أعضاء التحالف المعينين في نتائج التحقيقات المنشورة، بما في ذلك الإجراءات التأديبية واللائحة الجنائية، والتعويضات.

• تقديم معلومات إلى الضحايا وعائلاتهم عن كيفية تقديم ادعاءات بحصول خسائر وضع معايير عامة تطبق عند دفع التعويضات.

• التحقيق في انتهاكات قوانين الحرب التي تتجاوز الاستهداف، مثل استخدام الذخائر العنقودية، والانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز.

• التعاون مع المنظمات اليمنية وغير الحكومية والأمم المتحدة، بما فيها السعي إلى الحصول على معلومات وتقاسم المعلومات في إطار ما هو ممكن. توفير توجيهات للمنظمات والأفراد لإعلام الفريق المشترك بالحوادث التي تسبب في خسائر مدنية أو التي تنتهك قوانين الحرب.

• مساعدة الحكومات التي تجري تحقيقاتها الخاصة في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة، والاستخدام الكامل لأدوات التحقيق المتاحة، وهذا يشمل الاستخبارات العسكرية، المعلومات المتعلقة بالعمليات، فيديوهات الاستهداف، والحصول على معلومات من الموقع المستهدف ومقابلة الشهود كما أمكن. وإن كانت التحقيقات الميدانية غير ممكنة، يجب استشارة سبيل إجراء مقابلات أو على الأقل الاتصال بالشهود.

• تقديم معلومات عامة عن أعضاء الفريق المشترك، بما يشمل مناصبهم، والخبرات القانونية أو العسكرية ذات الصلة، وهيكليات الإبلاغ.

إلى الحوثيين وقوات التحالف معهم

• التقيد بقوانين الحرب، بما يشمل حظر الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، أو التي لا تفرق بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التي تتسرب في خسائر مدنية غير متناسبة مع الميزرة العسكرية المرجوة.

• إزالة العقاب المناسب بالقصة والمقاتلين المتورطين في انتهاكات القانون الدولي.

• ضمان معاملة جميع المحتزين بشكل إنساني، وتمكينهم من الاتصال بمحامين وعائلاتهم.

• ينغي عدم احتفاظ الأفراد إلا إذا قُبض عليهم وهم يقاتلون أو لأسباب أمنية قاهرة.

• عدم استخدام الأسلاحة المفجرة التي لها آثر واسعاً في المناطق السكنية، وقطع عن استخدام الأسلحة العشوائية بطيعتها، مثل الألغام المضادة للأفراد، في جميع الظروف.

• تجنب وضع أعيان عسكرية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، واتخاذ إجراءات لإبعاد المدنيين عن المناطق المستهدفة.

إلى اليمن

• الانضمام إلى "نظام روما الأساسي" المشتري للمحكمة الجنائية الدولية.
إلى الولايات المتحدة

• إجراء تحقيقات في أي غارة جوية توجد أدلة ذات صدقية على احتمال انتهاكها لقوانين الحرب ومشاركة فيها الولايات المتحدة، بما يشمل الطائرات المشاركة بالوقود، تقديم معلومات تتعلق بالاستهداف أو معلومات استخبارية، أو غيرها من أشكال الدعم التكتيكي.

• إصدار توضيح عن شأن الدور الأمريكي في النزاع، بما في ذلك الخطوات التي اتخاذتها الولايات المتحدة لتقليص عدد الضحايا المدنيين في العمليات الجوية والتحقيق في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب.

إلى فرنسا

• إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق في مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى السعودية وأعضاء التحالف الآخرين.

إلى مساعدي التحالف، بما يشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا

بالنظر إلى استمرار التحالف في عدم إجراء تحقيقات ذات صدقية في الانتهاكات المزعومة، بما يشمل الفريق المشترك، واستمرار انتهاكات قوانين الحرب، ينبغي تعلق جميع مبيعات الأسلحة إلى السعودية حتى تكف عن غاراتها الجوية غير القانونية في اليمن وتحقق بشكل موثوق في الانتهاكات المزعومة.

• الكشف عن تزوير أطراف النزاع في اليمن بأي أسألحة أو ذخائر أو معدات عسكرية حين يوجد خطر حقيقي يتعلق باستخدام هذه الأسلحة في اليمن لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات خطيرة لقانون الإنسان الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان. حيث أعضاء التحالف على تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي

• مطالبة الفريق الخبراء التابع لجنة الجزاءات بشأن اليمن بإصدار تقرير خاص بالأفراد المذكورين في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المنطبق أو في منع وصول المساعدات الإنسانية، بما يشمل سلسلة القيادة والمراقبة والقادة المسؤولين في التحالف الذي تقوده السعودية.

• فرض عقوبات مركزية على محمد بن سلمان وكبار القادة الآخرين المسؤولين عن عمليات عسكرية تسببت في انتهاكات واسعة لقوانين الحرب دون أن يتخذوا خطوات جادة لوضع حد لهذه الانتهاكات.
إلى أعضاء مجلس حقوق الإنسان

• تجديد وتعزيز ولاية فريق الخبراء البارزين بشأن اليمن، تعزيز هيكلية الإبلاغ الخاصة به
• حتى يرفع تقارير مباشرة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتشديد اللغة المتعلقة بالمحاسبة.
منهجية التقرير

منذ تدخل التحالف الذي تقوده السعودية في النزاع اليمني المسلح في مارس/ آذار 2015، أجرت هيومن رايتس ووتش بحوثاً ميدانية في شمال البلاد وجنوبها، بما يشمل محافذات صنعاء، عدن، صعدة، الحديدة، ومناطق أخرى. سعت هيومن رايتس ووتش، عند إجراء تحقيقات في الغارات الجوية غير القانونية المحتملة، إلى جمع مجموعة من المعلومات عبر إجراء مقابلات مباشرة أو عن بعد مع الضحايا والشهود والموظفين الصحيين، تحليل صور الأقمار الصناعية، وتحليل الأدلة المادية، مثل بقايا الأسلحة وفيديوهات وصور مواقع الضربات.

لإنجاز هذا التقرير، قابلت هيومن رايتس ووتش نشطاء محليين، منظمات حقوقية وشمالية ودولية، محامين يمثلون الضحايا، ومسؤولين حكوميين يمنيين. كما حلطت بيانات عامة صادرة عن الفريق المشترك على امتداد العامين الماضيين، وأخرى عن مسؤولين في التحالف نشرت على المواقع الحكومية.

وافق جميع من قابلناهم على المقابلات مسبقًا، وأعلمناهم بالغرض منها و بطريقة توثيق المعلومات أو إبلاغها. لم يحصل أي منهم على مكافأة مقابل.

في 2017، راسل هيومن رايتس ووتش التحالف ولدول الاعضاء حالياً وسابقاً للحصول على معلومات بشأن أي تحقيقات ونتائج. في 2018، كتب هيومن رايتس ووتش إلى الفريق المشترك، وأرسلت نسخة من خطابها إلى الدول التي كان مواطنيها ضمن الفريق المشترك عندما أعلن عنه للمرة الأولى، وهي السعودية، الإمارات، اليمن، قطر، البحرين، والكويت. لكن لم يرد أحد من أعضاء التحالف الحاليين. قدمت قطر رداً كتابياً في يونيو/حزيران 2018، مضمنًا في ملحق هذا التقرير. ستُنشر الردود المستقبلية لأعضاء التحالف على صفحة اليمن على موقع هيومن رايتس ووتش.
استمرار الغارات الجوية غير القانونية للتحالف

في يونيو/حزيران 2017، أفادت صحيفة "نيويورك تايمز" أن السعودية طمأنت الولايات المتحدة إلى أن قوات التحالف ستلتزم بوافع اشتباك أكثر صرامة، وستدرس بعض التقديرات المتعلقة بالتحالف المتصل باللاجئين المدعون ضد السعودية، وهي خروقًا جزئيًا لـ نيويورك تايمز. إنها لم تتحسب بشكل كامل في عمليات الحربية. أفادت تقارير أن هذه التحريكات جاءت قبل صنف أسلحة إلى السعودية بقيمة 110 مليار دولار. بعد 3 أشهر من التغييرات التي ذكرها نيويورك تايمز، وقعت هيومن رايتس ووتش 6 غارات جوية للتحالف بعيد أنها انتهكت قوانين الحرب. تسببت هذه الغارات في مقتل 55 مدنيا، منهم 33 طفلا، وإصابة عشرات الآخرين.

رغم الوعود المتكررة بتقليل الضرر الناجم عن الحملة العسكرية، استمر التحالف في شن غارات جوية غير قانونية على اليمن في 2018. حققت هيومن رايتس ووتش في إحدى هذه الهجمات غير القانونية المذكورة أعلاه. كما نشرت منظمات حقوق أخرى "مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" و"منظمات إغاثة تفاوت عن غارات جوية أخرى بدت غير قانونية استشهد فيها التحالف مدنيين وأهداف مدنية في 2018. ذكرت المفوضية أن الغارات الجوية للتحالف ما زالت السبب الرئيسي لسقوط ضحايا مدنيين.

22 أبريل/نيسان 2018، حفل زفاف في بني قيس، حجة

في 22 أبريل/نيسان 2018، قصفت طائرة تابعة للتحالف حفل زفاف في قرية الرامة بدمجية بني قيس في محافظة حجة. تسببت الهجوم في مقتل 22 شخصًا، منهم 8 أطفال، وإصابة 54 آخرين على الأقل، منهم 26 طفلاً، بحسب شهود وعمليين. في مجال الصحافة استقبلوا الجرحى بعد الهجوم.


قصفت قوات التحالف حقل زفاف في قرية الرافة في مديرية بني قيس، محافظة حجة في 22 أبريل/نيسان 2018، ما أسفر عن مقتل 22 شخصاً بينهم 8 أطفال، وإصابة 54 آخرين على الأقل، بينهم 26 طفلًا. © 2018 عبده شوقي

كل من العريس (25 عامًا) والعروس (24 عامًا)، لكن كما قال أحد الضيوف: "في دقيقة واحدة، تحول من عرّض يستعد لحفل زفافه إلى مشرد خسر كل شيء".6

قال ضيف في الحفل إنهم شاهدوا طائرة للتحالف تحلق في المنطقة حوالي الساعة 10 ليلاً. قال أنس المصابي إنه غادر الحفل مبكرًا وعاد إلى منزله، الذي يبعد مسافة 20 دقيقة بالسيارة تقريباً. لما كان على سطح المنزل يمضغ البقات (منشط خفيف شائع)، سمع طائرة تحلق ذهاباً وإياباً. عند الساعة 10:10 تقريباً، شاهدها تقلي قنبلة.7

وصل حيدر مسعود إلى الحفل بعد صلاة العصر، جلس مع بعض الأصدقاء على مسافة أمطار من خيمة الحفل الرئيسية، فشاهد طائرة تحلق فوق المكان:

مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع عبده شوقي، 30 أبريل/نيسان 2018.6
مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أنس المصابي، 24 أبريل/نيسان 2018.7
فجأة، سمعت شيئا يُشبه الأزئر لبضع ثوان، ثم لم أسمع أي شيء آخر، لا انفجار ولا شيء. بعد الأزئر، انهار كل شيء... نهضت وركضت حافي القدمين نحو منزلي... كان أصدقائي يركضون أيضا... كنا نتحدث إلى بعضنا البعض لكننا لا نسمع شيئا... كنت فقط أراهم يتحركون شفاهم.

كان عم العريس، عديه شوعي، وهو عامل في منتصف الثلاثينيات، برفقة الرجال في الخيمة المحاذية لمنزل العريس. سمع لبعض الوقت صوت الطائرة، لكن ضجيج الزفاف كان عليه. قبل الهجوم بقليل، وردت مكالمة على رجل كان جالسا بجانبه من صديق كان يعمل مع الوثنيين، وحذر من أن التحالف قد ينصف المنطقة. بعدها "انهار كل شيء على رؤوسنا". قال شوعي إنه لم يسمع انفجارا، لكنه شعر بالحرارة: "ظنت أنني أشتعل. كنت مغطى بالثقبة... حاولت الركض، لكنني كنت أسقط بسلاسة". سارت زوجته نحوه:

أوقفتها وسألتها "أين أطفال أبين؟ أين أطفال أبين؟" كان المنظر مرعبا: أشخاص بلا أطراف، وبعضهم بروس مفتوحة وتش Nhất. كانت زوجتي تبحث وتصير كلما رأت شخصا واعتقدت أنه من أقاربها.

كان من الصعب التعرف على الناس بسبب الظلام وتشوه أذنهم.

شعر أطفاله بالذعر، وكررت ذراع ابنه أشواقي (8 أعوام).8

قال علي عمر (52 عاما)، وهو عضو في مجلس حجة المحلي يسكن في الجوار، إنه سمع دوي الانفجار. سار مع ابن شقيقه (30 عاما) على الفور إلى حقل الزفاف على دراجة نارية، فقد كان له ابنان راشدان هناك. وجد 3 أو 4 أشخاص يحاولون إنقاذ المصليين، لكن الآخرين كانوا "خائفين من غارة ثانية". بحسب ما قال عمر. كان المكان مظلمًا، فاستخدم ضوء هاتفه الخلوي للبحث عن أبنه.

وجد حزام ابنه، ثم غلاف هاتفه ثم شالته. قال: " كنت متأثرا أنهما قتلا، لكنني أشتمل البحث والتفتيش": انتشرت عمر 10 جثة على الأقل من تحت الأنفاق تلك الليلة:

لم أتمكن من التعرف عليهم أبدا بسبب الظلام، ولأن الجثث كانت محترقة بالكامل... آخر جثة كانت لرجل اقتسم إلى نصفين. نصف فوق الشجرة والأخرى برتقلي منها. سمعت بالعbian بشدة أمام تلك المشهد، وشعرت أن قدمي لا تستطيع انحلي، فسقطت... عندما كنت أبحث وأنش الأنفاق، كنت أسمع نجيب العائلات على أبنائها الذين تجاهل ما إذا كانوا أحياء أم موت.

أخيرا، اتصل به ابن عم. صرخ عمر لأنه كان يريد استخدام ضوء هاتفه ليستمر في البحث. لما أقمع ابن عم بالإضافة إليه، أخبره أن ابنه يعانيان من كسور في الأطراف، لكنهما على قيد الحياة.

وفي مكان أمن معه.9

نقل المصابون بجروح خطيرة إلى "مركز الطور الصحي" ثم إلى المستشفى الجهوري في حجة، الذي كان يبعد مسافة ساعتين ونصف تقريبا. قال د. محمد الصوفي، مدير المستشفى، إنه استقبل

---

8 مقابلة نسائية لـ "هيومن رايتس ووتش" مع عديه شوعي، 30 أبريل/نيسان 2018.
9 مقابلة نسائية لـ "هيومن رايتس ووتش" مع علي عمر، 24 أبريل/نيسان 2018.
10 مقابلات نسائية لـ "هيومن رايتس ووتش" مع علي عمر، 24 أبريل/نيسان 2018، ودرياس، 24 أبريل/نيسان 2018.

هيومن رايتس ووتش | أنغام | 2018
أكثر من 50 مصابا في الهجوم، أغلبهم أطفال. قال: "كانت أغلب الحالات حرقية", 4 منهم فقدوا أطرافهم السفلية. 11

قد قام أحد ضباط الحلف إلى هيومن رايت ووتش قام به قاعة كاملاً بأسماء القتلى والمصابين وأعمارهم.

تخصضت القافلة 18 ضيفاً، منهم 8 أطفال أعماءهم بين 7 و15 سنة، لقوا حتفهم في الحقل. كما قتل 4 رجال آخرين ووظفوا كعازفين طبول، لكن الضيف لا يعرف أسماءهم وأعمارهم. كما قدم قائمة منفصلة تضمنت أسماء وأعمار 54 مصاباً، جميعهم من ضيوف الحلف، منهم 26 طفلاً. قد ضيف أخرون وعاملون في العيادة والمستشفى أرقام مماثلة للضحيا. 12

لم تتمكن هيومن رايت ووتش من تحديد أي هدف عسكري في المنطقة. قال 3 رجال من المنطقة إنه لا يوجد أي أهداف عسكرية قرب مبان الحلف، وإن هذا هي المدينة الأولى التي يقصف فيها التحالف الفرقة منذ بداية النزاع. قال أنس المصافي: "كان جميع الناس [في القرية] يشرون بالأرامل لأنها لا يوجد أي مواقع عسكرية قريبة منها، ويتعيش في منطقة ناية يصعب الوصول إليها أو عبرها، حتى أنه لا يوجد طريق إستطتي تأتي إلى القرية". قال أحد الرجال إن أقرب هدف عسكري كان نقطة تفتح للحوثيين تبعد عن موقعة ساعة بسيرة تقييدا عن موقع الهجوم. 13

أصدر كل من المفوض السامي لحقوق الإنسان والأمين العام للأمم المتحدة بياناً نداء فيه بالهجوم.

أعلن العقيد تركي المالكي، المتحدث باسم التحالف، أن القيادة المشتركة للتحالف بصدد مراجعة الحادثة. لكن الفريق المشتركة لم ينشر أي معلومات بشأن فتح تحقيق محتمل حتى كتابة هذا التقرير. 14

في 30 أبريل/نيسان، قام عدّة شوّعي وقريبهم إلى هيومن رايت ووتش صوراً للتقطها لبقايا قنبلة ودعاها قرب الخيمة والمنزل. البقايا المصورة هي لجهز توجيه بالأغواص الصناعية لخخار الهجوم المباشر المشتركة (أمريكية الصنع)، يتم إصطدامها بالنهاية للقذائف المقاولة قوي استخدامها. وجدت هيومن رايت ووتش النوع نفسه من البقايا بعد هجوم التحالف على "مديرة أمن الزيدية" في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2016. 15

11 مقالة هانطية لـ هيومن رايت ووتش مع د. محمد الصويمي، 24 أبريل/نيسان 2018.
13 مقابلة هانطية لـ هيومن رايت ووتش مع علي عمر، 24 أبريل/نيسان 2018.
14 مقابلة هانطية لـ هيومن رايت ووتش مع د. محمد الصويمي، 30 أبريل/نيسان 2018.
15 مقابلة هانطية لـ هيومن رايت ووتش مع د. محمد الصويمي، 24 أبريل/نيسان 2018.
17 "فيق protectingجها، وكالة الأنباء السعودية.، 23 أبريل/نيسان 2018، (تم الإطلاق في 24 أبريل/نيسان 2018).
18 اليمن: "ناطقة أمريكية مختص في مساعدة جيوغرافية"، بيان صحفي لـ هيومن رايت ووتش، 8 ديسمبر/كانون الأول 2016.
19 https://www.hrw.org/ar/news/2016/12/08/297366
تحقيقات بلا مصداقية للفريق المشترك في الانتهاكات المحتملة

يفرّض القانون الدولي الإنساني، أو قوانين الحرب، على الدول التحقيق في جرائم الحرب المزعومة التي يرتكبها مواطنها، ومحاكم المسؤولين عنها.9 تُعتبر الهمميات المتعددة أو العشوائية، أو غير المتناسية التي تستهدف مدنيين أو أهداف مدنية الانتهاكات خطيرة لقوانين الحرب، وتُصنف كجرائم حرب إذا ارتكبها الشخص بِنِسَبَة إجرامية، أي عن قصد أو بِتَهوَر.20

وجد تحليل هيومن رايتس ووتش أن تحقيقات الفريق المشترك معيبة جداً، وتستثني الانتهاكات المزعومة للحلف من دون أساس واضح أو تستثني بالأخطاء المرتكبة. كانت رواجًا تحاليل الفريق المشترك صعبة في جزء كبير لأن المنظمة المختصة لم تكن شفافة. لا يقدم الفريق المشترك معلومات عامة عن العتبة التي يعتمدها لتحقيق في حادث ما وعن المنظمة المتّبعة، بما يشمل ما إذا كان يجري تحقيقات ميدانية ومقابلات مع الشهود، وفي أي ظروف يفعل ذلك، وما إذا كان يعتمد على تسجيلات الطيران. كما لا يقدم معلومات ومن الدور الذي يلعبه أصحاب الانتهاك أو الأطراف من خارج التحالف، مثل الولايات المتحدة، في هجمات معينة، وعن مآل توصياتهم.


International Committee of the Red Cross (ICRC) Customary International Humanitarian Law (Cambridge: 19 Cambridge University Press, 2005), Rule 158, citing First Geneva Convention, article 49; Second Geneva Convention, article 50; Third Geneva Convention, article 129; Fourth Geneva Convention, article 146.20

اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني، القاعدة 156.21

يمكن أن تشمل أنواع الأدلة المادية الحربية المتاحة للقيادة، أولاً على حصول الألغام، أضرار حرارية أو أضرار ناتجة عن سيارات، وبعدها المخالفة المذكورة المستخدمة.22

ليست من المثير للشك فائدة بالقول 2140 "التصريح النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن." 68/2018، 26 يناير / كانون الثاني 2018.21

القناص، جزء 60، الجدول 6 (فيما يتعلق بمجموع مصنع أغذية في صنعاء يوم 9 أغسطس، أ.ب. 2016) استنتج الفريق المشترك أن التحالف لم ينفذ الغارة، بينما أظهر التحليل الذي نفذه الفريق هو أن التحالف هو الذي نفذ الغارة، باستخدام قبضة شديدة أتشاجر مقاتلاً من طائرتين. في ما يتعلق بموقع التحالف، لم يفهم الفريق المشترك أن التحالف لم ينفذ الغارة بينما فريق الخبراء أن التحالف هو الذي نفذها باستخدام قبضة شديدة أتشاجر من طيران "مارك-82" بجهز تحكم من نوع "بايواي".22

هيومن رايتس ووتش، أ.ب. 2018
تثير الهجمات الخمس الأخرى التي تتناوبها أبناء تساؤلات حول تقييم الفريق المشترك للخدمات المدنية. رغم أن تقارير الفريق المشترك كثيرا ما تستشهد بنتائج المنظمات الأخرى حول الأضرار المدنية، إلا أنه في الغالب، لا يجري تقييمهم الخاصة للخطر الذي يواجه المدنيون ولا يُدرج أي إحصائيات عن الخسائر حتى بشكل عام ولا ينافس "الخطر" الأسع الذي تسبب الغارات، مثل الأضرار اللاحقة بالبني التحتية الحيوية. في بعض الحالات، وجد الفريق المشترك أن بعض البيئ لم تضر، أو تضررت جزئيا فقط، في تناقض واضح مع الأدلة التي جمعت من موقع الغارة والمناحمة للعوم عند إجراء الفريق لتحقيقه. رغم أن الفريق المشترك كثيرا ما يزعج أنه يرد على تقارير المنظمات الحقوقية والإنسانية، بما فيها هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية وفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، إلا أنه لم يتصل أبدا بأي من المنظمتين لمناقشة نتائج مبينة.

**15 فبراير/شباط 2016، معمل الإسمنت، عمران**

من أصل 3 غارات أفادت تقارير أنها استهدفت مصنع الإسمنت في محافظة عمران، خلص الفريق المشترك في تحققيات في الغارة الثالثة إلى أن "التحالف لم تتأسس بعد". كان الفريق المشترك يرجد على المفاوضات السامية لحقوق الإنسان، التي صدرت تقريرًا في أغسطس/أب 2016، أن الهجوم وقع في 18 فبراير/شباط 2015، وفقا لما ايد تفاهم قد تأسس حتىها. لكن كان ذلك خطأ مطبعياً ارتكته المفاوضة السامية لحقوق الإنسان، فالجملة نفسها أُحدثت عن تقرير شهري للأمم المتحدة صدر في فبراير/شباط 2016، ونفّذ التقرير الصاده في أغسطس/أب 2016 الذي


أشار إليه الفريق المشترك ناشط هوماً حصل في 19 فبراير/شباط 2016 عندما استهدف التحالف جيلة قريباً من المصانع بذخائر عقودية. كما حققت هيومن رايتسم ووتش ونشرت معلومات عن هجوم قرب المصانع في منتصف فبراير/شباط 2016، جمع بعده عمال المصانع بقايا حذفتها هيومن رايتسم ووتش على أنها لذخائر عقودية أمريكية المصدر. يعتبر استخدام الذخائر العقودية في الجبال، على مساحة قريةٍ، هجوماً عضوياً غير مشروع. كان على التحالف التحقيق في هذا الهجوم.

4 أغسطس/آب 2017، منزل في محاكمة بصعدة

أكد الفريق المشترك، بعد مراجعة جداول أوقات الطلعة وصور الأقمار الصناعية، أن التحالف لم ينفذ غارة جوية على منطقة محضة يوم 4 أغسطس/آب 2017 بعد أن وردت تقارير عن قصف التحالف لمبنى سكني فيها. في بيان سابق لـ "كلية الأبناء السعودية،" أذكر المواقع، تركي الملاكي، المتحددا باسم التحالف، هذه التقارير، وقال إن التحالف مستمر في التحقيق بالتنسيق مع حكومة اليمن والشركاء الدوليين الآخرين "بشأن هذا الحادث المأسوف". ملاحظاً أن قوات الحوثي-صالح تقوم بـ "تخزين الأسلحة والتفجيرات داخل المسكن وأغراض المدنيين." 27

حققت هيومن رايتس ووتش أيضاً في الهجوم. تظهر فيديوهات وصور للهجوم أضراراً تتناسب مع نفاذ قنبلة كبيرة ملقاة جواً باستخدام صمام تفجير موقوف. قال شاهدان ومديرة المستشفى المحلي إن الهجوم قتل 9 أفراد من عائلة واحدة، منهم 7 أطفال، وأصاب 3 آخرين. كما أفادت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، التي زار موظفتها القرية بعد الهجوم بقليل، أن التحالف هاجم المنزل، وقتل 9 أشخاص. 28

أصابت الغارة الجوية للتحالف هذها مدنية وقتلت وأصابت مدنيين، في غياب أي أهداف عسكرية واضحة وفي انتهاك قوانين الحرب. على التحالف إجراء تحقيق لتحديد ما إذا حصلت جرائم حرب، ولدف تعويضات للضحايا المدنيين.


15 مارس/آذار 2016، سوق مستبهم، حجة

بعد التحقيق في هجوم بتاريخ 15 مارس/آذار 2016 على سوق في حجة، استنتج التحالف - من دون شرح منهجيته - أن الهجوم التزم بقواعد الحرب لأن الغارة تنتمي "بناءً على معلومات استخباراتية مؤكدة تشير إلى تجمع كبير لمليشيا الحوثي المسلحة (مجندين)، وكانت تلك التجمعات بالقرب من أحد الأسواق الأسبوعية التي لا يكون فيها أي نشاط إلا يوم الخميس".

وقعت الغارة يوم ثلاثاء، لكن سكان المنطقة قلأوا لـ هيومن رايتس ووتش إنه كانت توجد أشكال ومحلات مفتوحة طيلة أيام الأسبوع. كما لاحظ الفريق المشترك "أن جهة الادعاء لم تقدم ما يثبت صحة وقوع ضحايا من المدنيين". رغم أن قصد الفريق المشترك من هذا البيان بقي غير واضح، إلا أن الدول المشاركة تحمل مسؤولية إجراء تحقيق جدوى في انتهاكات قوات الحرب.

تختلف النتائج التي توصلت إليها هيومن رايتس ووتش، وكذلك نتائج الأمم المتحدة، التي أرسلت فريقاً حقوقياً لزيارة المواقع في اليوم التالي للهجوم، بشكل جذري عن نتائج الفريق المشترك. أجرت هيومن رايتس ووتش تحققات ميدانية يوم 28 مارس/أذار، وقالت 23 شاهدة على الغارات الجوية وموظفين طبيين في مستشفى ين استقبلوا المصابين. رغم أن التحالف استنتج على ما بيدو غياب ضحايا مدنيين، وجدت هيومن رايتس ووتش والأمم المتحدة أن الغارات استهدفت سوقًا مكتظاً وقتلاً 97 مدنياً، منهم 25 طفلاً. قال شخصين من سكان مستبة يأتيه شاهد هيومن رايتس ووتش إن الكثيرين من أفراد عائلاتهما الموستعينين قُتلوا: فقد أحدهما 16 قريباً وفقد الآخر 17. كما استقبلت عيادة محلية مدعومة من "اطباء بلا حدود" 45 مصاباً من السوق، 3 منهم فارقوا الحياة.

النهاية علی مسمى التحالف


32 اليمن: منطقة أطباء بلا حدود تعلن أكثر من 40 جريحاً عقب الضربات الجوية المميتة على سوق", أطباء بلا حدود، تحديث مشروع، 16 مارس/أذار (تم الإطلاق في 1 يونو/حزيران 2016).
قد تكون الغارة تسبيبت في مقتل حوالي 10 مقاتلين حوثيين، ورغم أنه كانت توجد نقطة تفتيش عسكرية للحوثيين عمل فيها 3 مقاتلين على مسافة 250 مترا تقريبا شمال السوق، إلا أن الغارتين تسببت في خسائر غير مناسبة في أرواح المدنيين، في انتهاك لقوانين الحرب. حتى لو سلما جدلا أن الحوثيين كانوا يستخدمون مبنى داخل السوق كقذيفة، يؤكد ما حصل عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين تحت سيطرتهم من آثار الهجمات، ولا يبرر شن التحالف لهائيان الغارتين.

في 16 مارس/آذار 2016، بعد الهجوم يوم واحد، قال العقيد أحمد العسيري، المتحدث باسم التحالف أن التحالف كان يعلم أن الغارة استهدفت منطقة تجارية مدنية.

يجب فتح تحقيق جنائي في كل هجوم غير قانوني لاحتمال حصول جرائم حرب، وتقديم تعويضات للضحايا المدنيين.

26 أكتوبر/تشرين الأول 2015، مستشفى حيدان، صعدة

 مباشرة بعد هجوم على مستشفى في اليمن في أكتوبر/تشرين الأول 2015، أنكر العقيد أحمد العسيري، المتحدث باسم التحالف آنذاك، في البداية أن غارة للتحالف ضربت مستشفى صعدة، وهو

“Yemen market strike killed 119 in one of war’s deadliest attacks: UN,” Middle East Eye, March 17, 2016. (33)
ما أكّده منظمة أطباء بلا حدود. لكن، في اليوم نفسه، اعترف السفير السعودي إلى الأمم المتحدة بأن التحالف هو الذي نفذ الهجوم، لكنه وصفه بـ "الخطأ"، زاعماً أن هدف التحالف كان "تجميع مليلشيا الحوثي المسلحة". زاعماً أن أطباء بلا حدود أرسلت إليه إعداديات خاطئة. التحالف المشترك في تحليل مآرب التصريح المتعدد عن أنواع الأسلحة التي خُصصتها والمصادر التي أطلت عليها – بأن التحالف ضرب المستشفى في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2015، لكنه ادعى أن الحوثيين كانوا يستخدمون المستشفى كمأوى. استنتج الفريق المشترك أنه كان يتعين على التحالف تحذير أطباء بلا حدود قبل قصف المبنى، لكنه لم يشر إلى أي خطا آخر لاعتبار أن المستشفى أصبحت هدفاً عسكريا 35.

قابلت يومن رايتس ووتش موظفين تابعين لأطباء بلا حدود في اليمن ليلة الغارة وراجعت صوراً للمنظمة ومصادر محلية أخرى تُبرز تضرر المبنى وشعار أطباء بلا حدود المرسوم يوم توضيح على السطح. تُرسل أطباء بلا حدود إعدادياتهم إلى التحالف بانتظام. خلافاً لاستنتاج الفريق المشترك بأنه لم "تعت أي أضرار بشرية نتيجة للقصف"، أكّدت يومن رايتس ووتش أن مرضى اليمن أصيبوا بجروح أثناء إخلاء المستشفى. كما أجرت المستشفى على الإغلاق، ودمر الهجوم عدة أجنحة، أو ألقح بها أضراراً. كانت هذه المستشفى النشأت الطبية الوحيدة لحالي 200 ألف شخص يسكنون في المنطقة بقطر 80 كيلومتر، وكانت تستقبل ما يقرب 150 حالة طارئة أسبوعياً. 36

لم تجد يومن رايتس ووتش أي أدلة على أن مستشفى حيدان كانت تستخدم لأغراض عسكرية. تفقد المستشفيات الحماية في الهجمات فقط إذا استخدمت خلافاً لوظيفتها الإنسانية وأرتكاب " أعمال تشكل خطراً على العدو". 38 يشمل ذلك استخدام المستشفيات كنقطات عسكرية، وهو ما زعم الفريق المشترك أن الحوثيين كانوا يفعلونه. لكن، اعتذر الفريق المشترك نفسه أنه، قبل أن تهاجم قوة عسكرية مستشفى تستخدمها قوات معادية لأغراض عسكرية، عليها إصدار تحذير حول سوء استخدامه.


استهداف التحالف مرارا المستشفيات في اليمن، بما فيها المنشآت التي تدعمها منظمة أطباء بلا حدود. في هجومين أخرين لـ التحالف حصلت فيما أطباء بلا حدود، وحده المنظمة: "إضافة إلى الخسائر الفورية في الأرواح والدمار... أدت الهجمات إلى تعليق الأنشطة، ما ترك السكان ضعفاء أصلا من دون رعاية صحية." 39

بعد أن صدر الفريق المشترك نتائجه حول هجوم في أغسطس/آب 2016 على المستشفى المدعوم من أطباء بلا حدود في عسير، حجة، قالت المنظمة: "لا يمكننا إضفاء العامة المعايير التي أجرتها أطباء بلا حدود في السعودية مع الفريق المشترك لتقييم الحوادث والقوات العسكرية بعد الهجوم". وجد الفريق المشترك أن التحالف استهدف مرتين للهواتف جانب المدني، لكن أفادت أطباء بلا حدود أن السيارة كانت قد دخلت المستشفي عند القصف، وكانت تقل مريضا واحدا على الأقل.40

ذكر الفريق المشترك أن الهجوم تسبب في مقتل 7 أشخاص وإصابة 13 آخرين بجروح، في ما يفوق منها معلومة منقولة عن أطباء بلا حدود. لكن، وجدت المنظمة أن الهجوم قتل 19 شخصا، منهم موظف بالمستشفى، وأصيب 19 آخرين بجروح. زعم الفريق المشترك أن التحالف لم تكن تعامل "العلامات"شير إلى أنها مستشفي، لكن قالت أطباء بلا حدود إنه كان يوجد شعار واضح للمنظمة على المنظمة، وأنها أطلت التحالف على إصدارات المستشفي 3 مرات على الأقل منذ يوليو/تموز 2015، أخرها كانت قبل الهجوم بأيام. أصدحت أطباء بلا حدود من 6 مستشفيات في شمال البلاد الخاص لسيطرة الحوثيين بعد الهجوم. استنتج الفريق المشترك أن محاولات المستشفى كانت "خطأ غير مقصود"، فرذت أطباء بلا حدود: "لا يعتبر هذا الحادث خطأ عامال عدائية تتجاوز طبيعة الحماية الخاصة بالمستشفيات والمباني المدنية." 41


MSF, "Yemen: MSF releases detailed documentation of attacks on two medical facilities ahead of UN Security Council closed session on protection of medical mission," September 27, 2016

Yemen: Saudi-led airstrike on Abs hospital cannot be justified as

39 مدونة اليمن للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العربي، القاعدة 28، اتفاقية عن اتفاقية جنيف الأولى، المادة 21؛ انظر أيضا: Commentary

40 MSF، "Yemen: MSF releases detailed documentation of attacks on two medical facilities ahead of UN Security Council closed session on protection of medical mission." September 27, 2016

41 "Yemen: Saudi-led airstrike on Abs hospital cannot be justified as
At least a dozen civilians were killed in a second strike on the hospital in the early hours of 13 May 2015. In the aftermath, the coalition claimed the strike was a ‘mistake’, but no further details were provided. Ryan Goodman, “Saudi Arabia’s Misleading Email to Congress after Bombing MSF Cholera Hospital,” Just Security, June 25, 2018, https://www.justsecurity.org/58437/saudis-deceptive-email-congress-bombing-msf-cholera-hospital/.
لم يحقق الفريق المشترك بشكل كاف في الضرر المدني المحتمل للهجوم لأنه استنتج من مبنى السجن "لم يُستهدف ولم يتعرض لأي أضرار". زارت هيومن رايتس ووتش موقع الهجوم في يوليو تموز 2015 وقابلت شهودا. أصيبت فتاة مسجد السجن، في ركن المجمع، فانهارت المبنى. كان في السجن 33 رجلا مدنيين بجرأة سببية في ذلك الوقت، قتل منهم 17، وكذلك قام في السجن شخصان في متجز قريب، بحسب شخص عامل في المجال الطبي. بعد دقائق، سقطت قنبلة على منزل قريب من هناك. قتلت الضربات 25 مدنيا على الأقل، منهم امرأة و3 أطفال، وأصابت 18 آخرين على الأقل.

السجون العادية هي أعين مدنية لا يجوز استهدافها، إلا إذا تبين أنها تستعمل لأغراض عسكرية. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من تحديد الهدف المقصود في الهجوم، رغم أن رجلا قال إنه كان يزور السجن يوميا لتقديم الطعام للسجناء، ولم يشاهد أي نشاط عسكري فيه، من قبل أسلحة مخزنة بداخله أو بالقرب منه، أو أي عسكريين حوثيين أو من القوات المتحالفة معهم. اكتشفت هيومن رايتس ووتش لاحقاً وقعت لسبرين عسكريين من نوع "جيب" على ما يبدو بين المباني المهدمة، لكنها لم تعرّف على أي علامات أخرى تشير إلى أن المكان كان يستخدم لأغراض عسكرية، أو أن المباني كانت مسكونة من أشخاص في الماضي قريب. إن كان الحوثيون يستخدمون السجن والمناطق المجاورة لتخزين الأسلحة، فإن هذه الأماكن تعتبر أهداف عسكرية مشروعة، ولكن يجب أن يكون كل هجوم متضامنا. لم يقدّم الفريق المشترك أي أداة تدعم الادعاء لموجبة أسلحة قرب السجن.

يبدو أن قوات التحالف لم تتخذ الاحتياطات اللازمة في الهجوم، وربما كان الهجوم عشوائيا أو غير متسلسل أو غير قانوني. لم يحدد الفريق المشترك الدول التي شاركت في الهجوم. يجب فتح تحقيق جنائي في الهجوم لاحتمال حصول جرائم حرب وتقديم تعويضات للضحايا المدنيين.

استنتج الفريق المشترك أن التحالف اتقلص بالقانون الدولي في غارات جوية شنها على صنعاء في أواخر يناير/كانون الثاني 2017. بحسب الفريق المشترك أيضاً، كان التحالف يملك معلومات استخبارية عن تجمع قادة حوثيين في منزل، "بالتالي سقطت الحماية القانونية عليه، باعتباره هدفا عسكريا مشروعا ذا قيمة عالية". لم يقدّم الفريق المشترك أي معلومات تدعم هذه الادعاءات. مباشرة بعد الهجوم، نفى العمري الادعاءات بأن غارة جوية استهدفت منزل، قائلاً لـ"سي إن إن":

24-25 يناير/كانون الثاني 2016، حارة النهضة، صنعاء

استجابةً للتحذيرات المتزامنة بال왔يمر في غارات جوية شنها على صنعاء في أواخر يناير/كانون الثاني 2017، بحسب الفريق المشترك أيضاً، كان التحالف يملك معلومات استخبارية عن تجمع قادة حوثيين في منزل، "بالتالي سقطت الحماية القانونية عنه، باعتباره هدفا عسكريا مشروعا ذا قيمة عالية". لم يقدّم الفريق المشترك أي معلومات تدعم هذه الادعاءات.


46 "المتحدث باسم قوات التحالف يوضح تفاصيل الهجوم من اليمن: غارات التحالف أدت إلى مقتل 17 مدنيا، لعشيري، 12 سبتمبر/أيلول 2017، 7 يونو/حزيران 2018". (تم الإطلاع في 7 يونو/حزيران 2018).
منزل القاضي يحيى محمد ربيد في صنعاء، أصاب في غارة جوية في 25 يناير/كانون الثاني 2016، ما أسفر عن مقتل القاضي و4 من أفراد أسرته © 2016 بلقس والتي

"نحن لا نستهدف المنازل، بل نبحث عن صور مرض سكود. نشدد دائما أننا لا نهاجم المواقع السكنية.

نهاجم [منشآت] التخزين".

لم يعترف الفريق المشترك بأي أضرار مدنية ناجمة عن الهجوم، زاعما - بعد التحقيق ومراجعة فيديوهات جوية - أن "نسبة الضرر في المنزل المستهدف لم تتجاوز 30 بالمئة" مع "عدم تضرر المنازل المجاورة". زارت هيومن رايتس ووتش الموقع وصوّرت أنقاض المنزل المستهدف والمكون من 3 طوابق. تبرز الصور أن المنزل ذُمر بالكامل، وتضرر المبنى المجاور له بشكل كبير.

لم يحدد الفريق المشترك الدول المشاركة في الهجوم، لكن التحالف قال إنه قصف المنزل "بدقة عالية". قال أقارب للقاضي يحيى محمد ربيد، مالك المنزل، لهومن رايتس ووتش، إن الغارة قتلت القاضي وزوجته وأحد أبنائه وزوجته ابنه، وكانت إحداهما حامل في الشهر السادس. يوم زارت هيومن رايتس ووتش المنزل، كان مقاتلو حوثيون موجودين في فندق قريب، على مسافة 120 مترا تقريبا من المنزل. إن كان الحوثيون موجودين في المنزل، قد تكون الغارة التزامت بقوانين


الحبيب. لكن، إن لم يكونوا هناك، لم يلتزم إذا التحالف بمتطلبات الحيطة عند الهجوم، ونفذ هجوما
عشوائياً بشكل غير قانوني. لم يحدد الفريق المشترك الدول التي شاركت في الهجوم. يجب فتح
تحقيق جنائي ضد المسؤولين عن الهجوم، والتعويض على الضحايا المدنيين.

27 فبراير/شباط 2016، سوق نهم، صنعاء

بعد التحقيق في غارة جوية على نهم في 27 فبراير/شباط 2016، استنتج الفريق المشترك – من
 دون تقديم أي معلومات عن الأدلة التي درسها أو المصادر التي اطلع عليها – أن طائرة تابعة
للتحالف تقدم مساندة للقوات اليمنية المحلية قصفت "عربي نقل متمتنين بأفراد وذخائر وأسلحة"
للعونين، وأن العونين كانوا "بالقرب من سوق شعبي صغير مجاور لمنزل صغير وخيل قماشية". و
وجد الفريق المشترك أن التحالف التزم بقوانين الحرب لأنه كان يوجد 7 أفراد فقط في الموقع "في
منطقة ساحوية غير مأهولة" خاضعة لسيطرة العونين. وقعت الهجوم، وتم التوصل إلى استنتاجات مختلفة بعد مقابلة 3 سكان مدنيين، منهم شيخ مدني وصل إلى
الموقع بعد الغارة بـ 30 دقيقة، ورجل قال إن الغارات قتلت من أبناء عمه وصديقين و5 أشخاص
أخرين. قال السكان المحليون إن العونين التي استهدفتها الغارة الأولى كانت تعمل مدنيين. كما
وجدت هيويت رايس ووتش أن الغارة الأولى أصابت سيارات كانت وسط سوق مدني صغير
مزدحم، وقامت 10 مدنيين، منهم امرأة و4 أطفال، وأصابت 4 أخرين على الأقل، أصابت الغارة
الثانية مقرها على بعد 150 مترا تقريبا بعد 5 إلى 10 دقائق، ولم تسبب في أي إصابات.

يجب فتح تحقيق جنائي في هذا الهجوم الذي يبدو غير قانوني لاحتمال حصول جرائم حرب،
والتعرض على الضحايا المدنيين.

51 "الفريق المشترك ل🔍imating الحوادث في اليمن رد في إجهاز صحفي على ادعات حول انتهاكات قوات التحالف في عمليات عاصفة الحزم," وكالة الأنباء
المالية.

52 "غياب المحاسبة عن جرائم الحرب في اليمن", بيان صحفي لـ هيومن رايس ووتش.

General, Statement attributable to the
OHCHR, “Situation of human rights in Yemen,” p. 26; UN Secretary-General, Statement attributable to the 53
(تم الإبلاغ في 1 يونيو/حزيران 2018).
سواء تطبيق الفريق المشترك للقانون الدولي

يُعتبر القتل الدائر في اليمن نزاعاً مسلحاً غير دولي بموجب قوانين الحرب، لأن نزاع بين دول وجماعة مسلحة غير تابعة لدولة (الحوثيين). يشمل القانون النافذ المادة 3 المشتركة في "اتفاقيات جنيف" للعام 1949، "البروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف" للعام 1977، والقانون الدولي الإنساني العرفي.54

نشر الفريق المشترك نتائج علنية خُلصت في كثير من الأحيان إلى أن الغارة كانت قانونية فقط لأن التحالف حدد هدفاً عسكرياً مشروعاً، من دون تقديم تفاصيل كافية للآخرين للتحقق من المعلومة. كما أن تحليلاً الفريق المشترك لم تنظر على ما يبدو في ما إذا كان الهجوم غير قانوني وغير متسامح، أي إذا كان الضرر المتوقع الذي سيلحق بالمدنيين أكبر من الميزة العسكرية المرجوة، أو إذا اتخذ التحالف احتياطات قبل شن الهجوم. إضافة إلى الغارات تستمدتها أدناه، حقق فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في غارات قام حقق فيها الفريق المشترك أيضاً، خلص إلى أنه، خللاً لاستنتاجات الفريق المشترك، فإن "الأدلة تُظهر بقوة أن...التحالف انتهك القانون الدولي الإنساني في هذه الحوادث".55

12 يوليو/تموز 2015 و3 فبراير/شباط 2016، مصنع إسمانت، عمران

أفاد الفريق المشترك أن التحالف لم يخرق قوانين الحرب في هجومين على مصنع إسمانت في محافظة عمران. قام الفريق المشترك بسفك المصنع يوم 12 يوليو/تموز 2015 بعد أن وصلته معلومات بأن قوات الحوثي-صالح تستخدمه لدعم المجوهر الحربي. كما قال الفريق المشترك إن التحالف قصف مجمع المصنع مجدداً في 3 فبراير/شباط 2016 بعد أن وصلته معلومات بأن قوات الحوثي-صالح تجمعت في أحده المباني. مع ذلك، أوصى الفريق المشترك التحالف بدعم تعويضات للضحايا المدنيين لهجوم 3 فبراير/شباط.56

---

54 "البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقد في 12 أغسطس/آب 1949 والمعتمد بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية" (البروتوكول الثاني)، 690 U.N.T.S. 1125، حالي حيز التنفيذ في 7 ديسمبر/كانون الأول 1978، المادة 3 المشتركة لاتفاقيات جنيف المعقدة في 12 أغسطس/آب 1949 (موظف على: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي (conventions.htm
https://www.icrc.org/ara/resources/documents/mise/5ntce2.htm
https://www.icrc.org/ara/war-and-law/treaties-customary-law/geneva-conventions/overview-geneva-


56 "محتمل تفتيش فريق القتالية في اليمن: التحالف يستهدف فقط الأهداف العسكرية المشروعة"، وكالة الأنباء السعودية، 5 مارس/آذار 2018 (https://sabq.org/D92Lkh
زعم الفريق المشترك في الهجومين أن التحالف حدد واستهدف وقصف هذين اسками: تجمع للحوثيين في أحياء، واستخدام المصنع لدعم المجهود الحربي في الأخرى. زارت هيومن رايتس ووتش المصنع، فقال لها شهود إن مقاتلين أو 3 تابعين للحوثي كانوا يستخدمون أكراما قريبة من المصنع. رغم أن المقاتلين والمنشآت التابعة للحوثي والمستخدمة في أثناء أو تخزين بضائع الاستخدام العسكري هي آهداء عسكرية مشروعة، لم يقدم الفريق المشترك أدلة على إدعاءات التحالف، أو أي تفاصيل عن قوات الحوثي. صالح الذي يُزعم أنه كانت تستخدم المصنع لدعم المجهود الحربي.

علاوة على ذلك، لا يبرز وجود هدف عسكري للاستهداف بالضرورة، وإنما أيضًا يجب ألا يتسبب بضرر غير متخصص لل المدنيين. لم يتخطر الفريق المشترك كليا في تحقيق شرغال بشأن الأضرار المدنية. رغم أنه اعترف بأن هجوم 3 فبراير/شباط أحق أضراراً ببناءيات وسيارات قريبة، لم يقدم أي معلومات عن مدى الضرر الذي أصاب الممتلكات المدنية يوم 12 يوليو/تموز، ولم يعترف بسقوط ضحايا مدنيين في الهجومين.

وجدت هيومن رايتس ووتش أن في هجوم 12 يوليو/تموز، قُصفت أجزاء مختلفة من المصنع بخمس قنابل على الأقل. كان المصنع قد فتح من جديد قبلي ذلك أيام، وأصيب فيه 12 عاملًا. أما غارة في 3 فبراير/شباط، فقد قصفت على المدخل الرئيسي للمصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنياً منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.

تُعتبر الهجمات المتهمة والعشوائية على المدنيين اعتداءات خطيرة لقوانين الحرب. لم يحدث الفريق المشترك الدول المشاركة في الهجوم، لكنه اعترف بأن التحالف استهدف مصنع عسرين عن قصد في 12 يوليو/تموز 2015 و3 فبراير/شباط 2016. يجب فتح تحقيق جنائي في المتورطين في الهجومين وتقديم تعويضات لضحايا الغارتين.

29 أكتوبر/تشرين الأول 2016، سجن الزيدي، الحديدة

أفاد الفريق المشترك أن التحالف حصل على معلومات استخبارية تفيد بأن قادة حوثيين، مصموبين بخبراء أجانب، كانوا يستخدمون مبنى مديرية أمن الزيدي في الحديدة لأغراض عسكرية لما

58 "مقابل الم заболت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
59 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
60 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
61 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
62 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
63 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
64 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
65 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
66 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
67 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
68 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
69 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتيه 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
70 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتيه 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
71 "مقابل الم заболевت في سبيل المصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتيه 15 مدنياً، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، حمولة، مسجّلة، مقهى، ومركز نداء.
هوجمت في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2016. قال الفريق المشترك إن التحالف قصد المبنى ب "النافذة ودقيقة الإصابة" بعد أن "سقطت [عنه] الحماية القانونية".

حققت هيومن رايتس ووتش أيضا في الهجوم، وزارت موقعه وقابلت شهودا. كان يوجد حوالي 100 سجين في غرف السجن الثلاثة وقت الهجوم، بحسب حارس وسجين سابق. أصابت الغارات الجوية سطح مبنى الإدارة، وواحدة من زنزانتين فيها محتجزون ذكور، وزنزانة النساء، وهو مبنى مفصل يستخدم لإيواء المحتجزين الأمنيين. وصف محتجزون سابقون كيف هربوا إلى أبواب الزنزانات بعد الضربة الأولى، وجدوا أنفسهم محاصرين في غبار موصى والقنابل تتساقط.

قتلت الغارة 63 شخصا على الأقل، منهم حوثيون ومدنيون، وأصابة 67 أخر. كان الكثير من الضحايا مسجونين لشبهات جنائية وأمنية من دونهم، منهم طفلاً على الأقل.

قال مصدر أمني إن الحوثيين كانوا يستخدمون المنشأة للعمليات العسكرية، وذكرت وزارة الخارجية التابعة للحوثيين أن عناصر من اللجان الشعبية المعرضة للهجمات كانوا يشرفون على بعض المحتجزين. نشر هم قوات عسكرية في منشأة احتضان مدنية، لم يتوج الحوثيون جميع الاحتياطات الممكنة لتفريق تعرض المحتجزين للخطر.


استنتج الفريق المشترك أن التحالف التزم القانون الدولي لأنه حدد هدفا عسكريا مشروعا. بينما يعتبر المقاتلون والتجهيزات العسكرية في المنشأة أهدافا مشروعة، لا يشكل المدنيون والمقاتلون المحتجزون في قضية العدو، ما يجعلهم خارج نطاق القتل، هدفا للهجوم. إن كان للتحالف معلومات استخبارية بشأن استخدام المجمع، كما زعم الفريق المشترك، فلا بد أنه كان يعلم بوجود عدد كبير من الأشخاص المحميين من الهجمات في منشأة الاحتجاز. قال 6 محتجزين سابقين لـ هيومن رايتس ووتش إنهم كانوا في المنشأة لفترات تتراوح بين عدة أشهر وأكثر من سنة لشبهات تتعلق بجرائم عادية، منهم صبي (15 عاما) أصيب بحروق خطيرة في الغارة. كانت المنشأة تعرف على نطاق واسع في المنطقة على أنها مركز احتجاز.

ما لم تُقدّم معلومات إضافية وقابلة للتحقيق عن التجمع المزعوم لقادة حوثيين وخبراء أجانب، تبقى غارة التحالف على هذه المنشأة على الأرجح غير قانونية وغير مناسبة. لم يحدد الفريق المشترك الدول التي شاركت في الهجوم، لكنه اعترف بأن التحالف استهدف المنشأة عن قصد باستخدام قنبلة موجهة باللنز. يجب فتح تحقيق جنائي في المتورطين في الهجوم وتقديم تعويضات للضحايا المدنيين.

5 يناير/كانون الثاني 2016، مركز دار النور لرعاية وتأهيل المكفوفين، صنعاء

استنتج الفريق المشترك أن التحالف حصل على معلومات استخبارية بشأن استياء الحوثيين على "مركز دار النور لرعاية وتأهيل المكفوفين"، وإخلائه من سكانه، واستخدامه كمقر عسكري. كما وجد الفريق المشترك أن المبنى "سفقت الحماية القانونية عنه، حيث أصبح هدفا عسكريا مشروعا".

قال شهود ل- هيومن رايس ووتش، التي زارت المجمع وأجرت مقابلات، إن الحوثيين كانوا قد أنشؤوا مكتبة في المجمع، ووزعوا وصايا عند المدخل، ووزعوا إعلانيات بشكل منتظم داخله. أفاد الشهود أيضا بحصول أضرار مدنية بسبب الغارة. لم يعترف الفريق المشترك بأي أضرار مدنية. رغم أن الحوثيين عرضوا مدرسة المكفوفين لخطر كبير عبر نشر قوات تابعة لمليشيات في المجمع بشكل غير قانوني، لا يبلغ تواجد هؤلاء المقاتلين واجب التحالف بأخذ الخطر المحتمل على المدنيين في اعتبار.

وجد هيومن رايس ووتش أن المبنى المكون من 3 طوابق - في مجمع من 3 مبان - كان يأوي مركز النور لرعاية وتأهيل المكفوفين، الذي كان يقدم خدمات لـ 250 طالبة، أغلبهم أطفال، يعانون من مشاكل في البصر. كان المبنى الثاني، المكون من 3 طوابق أيضا، يستخدم كغرف نوم لحوالى 130 طالبا. أما المبنى الثالث، الذي يقع فيه عناصر الميليشيا، فكان يشمل حضانة في طابقه الثاني. تبعد المبانى حوالي 20 متر عن بعضها البعض. قال شهود ل- هيومن رايس ووتش أن قنبلة وحيدة ضربت سقف المبنى الذي يحتوي على غرف النوم، فاختفقته لكنها لم تنفجر. تسببت الضربة في إصابة 4 مدنيين وحارس حوثي، وألحقت أضرارا بالمركز الوحيد في العاصمة بالأشخاص الذين يعانون من مشاكل في البصر. لو انفجرت القنبلة، لكان الضرر اللاحق بالمدني والخسائر المدنية


65 اليمن: الحوثيون يعرضون مدرسة مكفوفين للخطر»، بيان صحفي ل- هيومن رايس ووتش، 13 يناير/كانون الثاني 2016، https://www.hrw.org/ar/news/2016/01/14/285354
أكبر بكثير. لم يحدد الفريق المشترك الدول المشاركة في الهجوم، لكنه اعترف بأن التحالف قصف المبنى عمدًا باستخدام "قنبلة موجهة ودقيقة الإصابة".

29 ديسمبر/كانون الأول 2015، مصنع "كوكا كولا"، صنعاء

استنتج الفريق المشترك أن التحالف حصل على معلومات استخبارية تشير إلى أن الحوثيين يستخدمون مصنع "كوكا كولا" في صنعاء لتخزين الصواريخ، وأن المبنى يقع شمال المدينة، وأنه المكان الذي أطلق منه الحوثيون العديد من الصواريخ في اتجاه السعودية. قال الفريق المشترك إن المبنى كان هدفاً عسكرياً مشروعاً، وإن ضربة 29 ديسمبر/كانون الأول 2016 تقيدت بالقانون الدولي.

يبدو أن الفريق المشترك لم يُجر تحليلًا للضرر المدني الذي سببته الضربة. وقُنعت هيومن رايتس ووتش الهجوم وزار المصنع في 31 مارس/آذار 2016 بحسب موظفين هناك، ضربت القنابل المصنع بعدة دقائق، فأصيب 5 موظفين بجروح. كان العديد من الموظفين قد غادروا المبنى قبل القنبلة الأولى بحوالي 10 دقائق، بحسب مدير المصنع. دمارت الغارات مواد حاملاً كانت تستخدم في...

٦٦ OHCHR, “Situation of human rights in Yemen,” p. 47
٦٧ المتحدث باسم فريق تقييم الحوادث باليمن: قوات التحالف دفقت في ضرباتها الجوية وتولى أهدافها تركزًا كبيرًا - إضافة ثانية، وكالة الأنباء السعودية.
٦٨ هيومن رايتس ووتش، قصف المشروعات التجارية: غارات التحالف السعودي على البيئة الاقتصادية في اليمن.
صنع المشروبات الغازية، ومولد كهرباء، وقسم التعبئة الزجاجي والبلاستيك. لم تتعثر هيومن رايتس ووتش على أدلة على أن المصنع كان ينتج أي شيء آخر غير المشروبات. غطّت الموقع بقايا الطوب المهدم، عوارض السقف المعدي المنهرة، وحطم المبنى. وجد الباحثون زجاجات مهشمة، وكميات كبيرة من السكر المتتاثر في مكان قال العمال إنه كان يستخدم لتخزين المواد الخام.

لم كان الحوائثيون يستخدمون المصنع لتخزين الأسلحة، وكانت الغارة ملزماً بقوانين الحرب على الأرجح. لكن الفريق المشترك لم يقدم معلومات كافية تسمح بالتحقق من الادعاء بشكل مستقل. بحسب عمال، تبعد قاعدة الديمي الجوية حوالي 700 متر عن المصنع، وكانت قوات التحالف قد قصفتها عدة مرات، بما في ذلك أثناء الأشهر التالية السابقة لصفح المصنع.

30 أغسطس/آب 2015، مصنع "الشام" لتعبئة المياه، حجة

اعترف الفريق المشترك بأن التحالف نفذ غارة جوية على مصنع "الشام" لتعبئة المياه في حجة يوم 30 أغسطس/آب 2015، 69 قال الفريق المشترك في بيانه إنه "الأسباب الأحوال الجوية المماثلة في تواجد بعض السحب"، انحرف المشتبه الموجهة باللزير. استنتج الفريق المشترك أن ما حصل "خطأ غير مقصود". مباشرة بعد الضرر، قال العسري لـ "رويترز": "حصلنا على معلومات دقيقة جداً.

حوالي الموقع، فهاجمناه، وهو ليس مصنع تعبئة". كما قال العسبري لـ سي إن إن: "ليس هناك مصنع. فهاجمنا عسكرا لتدريب المرتزقة في حجة قبل إرسالهم لقتل جنودنا.".

أوصى الفريق المشترك التحالف بالاعتبار وتعويض الضحايا، لكنه لم يقدم تحليلًا كاملاً للأضرار المدنية، مكتفيا بالقول إن التحالف قصف المصنع، متسببًا في "دمار... ومقتل البعض وجرح آخرين". قالت هيومن رايتس ووتش شهودا على الهجوم ووجدت أن الغارة الجوية قتلت 14 عاملًا، منهم 3 قبيحة، وأصيبت 11 آخرين. كان العديد من القتلى والجرحى، وكذلك صاحب المصنع، من العائلة نفسها. لم يحدد الفريق المشترك الدول المشاركة في الهجوم، ومن المسؤول عن دفع التعويضات. يجب فتح تحقيق جنائي ضد المسؤولين عن الهجوم لاحتمال حصول جرائم حرب، وتعويض الضحايا المدنيين.


هيومن رايتس ووتش، "الهدف العسكري الذي كان في بيت أخ: غارات التحالف غير القانونية في اليمن" يوجد وصف بنافذة أكثر لهذا الهجوم واعادة تقديم التعويضات الموعودة في القسم التالي.
حماية الدول من تحمٍّ مسؤولية الانتهاكات

لم يدرج الفريق المشترك في تقاريره حول الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب معلومات عن مختلف القوات المسلحة التي شنت غارات جوية محددة، ما يعني أنه يوفر حماية فعلية لدول التحالف وأطراف النزاع الأخرى التي قد تكون متورطة في الانتهاكات، والأشخاص الذين ربما ارتكبوا جرائم حرب. على حد علم هيومن رايتس ووتش، لم ينشر الفريق المشترك معلومات حول قوات التحالف المشاركة في الهجمات التي حقق فيها إلا مرة واحدة، مؤكدا أن خطأ استعراضيا من القوات المسلحة التابعة للحكومة اليمنية تسبب في هجوم على مراقد عزاد في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

لم يستطع الفريق المشترك تحديد القوات المشاركة في الهجمات، بما في ذلك الهجمات التي أوصى فيها الفريق المشترك التحالف بتقديم تعويضات أو إصدار خطابات أخرى، كما أن أعضاء التحالف يفتقدون إلى الشفافية. بالتالي، أصبح من الصعب على المراقبين المستقلين أو ضحايا الغارات القانونية في اليمن معرفة ما إذا كانت توصيات الفريق المشترك قد نُفذت، أو المتابعة مع الفريق المشترك أو أعضاء التحالف بشأن التعويض والمساءلة. يقتصر عدد هذه الصعوبات على محققي حقوق الإنسان، بل امتدت إلى حلفاء التحالف على ما يبدو. في يونيو/حزيران 2017 قال ريكس تيرلسون، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، للكونغرس:

أعلمنا الجيش السعودي... أنه غير إجراءاته بما يناسب مع توصيات... [الفريق المشترك]، لكننا لم نتمكن من التأكد من ذلك بعد. لا نملك معلومات نهائيّة في الوقت الحالي لتقين ما إذا أدخلت القوات الملكية السعودية تحسينات على قدراتها الاستهدافية.

Cordula Droege and David Tuck, “Fighting together: Obligations and opportunities in partnered warfare”, post to 74 International Committee of the Red Cross (ICRC), March 28, 2017, في إطار مانحة دور الدول في تحديد المسؤولية الفردية في التحالفات العسكرية. “ إن العمل في إطار شراكة قد يُحول دون تحقيق المساءلة على الجرائم بسبب التوزيع الفاضح للمسؤوليات – وتوزيع المسؤوليات أمر أساسي في أي شراكة – يكون المجتمع الدولي أو القيادة أو حتى الفرد المسؤول عن عمل غير قانوني. وهذا من شأنه أن يخلق أوضاعا غير قانونية في المسؤولين، السياسيين والعسكريين على حد سواء، أفضله خارج مسارات المساءلة، تتجاوز أطر المراجعة المعادلة”. 75

وزير الخارجية ريكس تيرلسون، ردد كابيكي على أسئلة بشأن السجن للمرسل إلى وزير الخارجية تيرلسون من الجانب ليو، لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، 14 يونيو/حزيران 2017، نسخة في الملف لدى هيومن رايتس ووتش.
بعد سنة من الهجوم، أصدر الفريق المشترك بيانًا استنجد فيه أن الغارة الجوية التي استهدفت قرية بيت سعدان يوم 10 سبتمبر/أيلول 2016 كانت "خطأ غير مقصود". كان العسيري قد قال بعد الغارة بقليل: "تستهدف جميع العمليات في المنطقة المواقع والعناصر الحوثية".

بحسب الفريق المشترك، أطلق الحوثيون صاروخا باليستيا من أربح قبالة الأراضي السعودية صباح ذلك اليوم، ولكن رصدت تشكيلا جوية تابعة للتحالف على وجه الخاطر مجموعة من الأفراد وشاهدت قرب حفرة تستخدم لحفر بئر مياه للقرية، معتقدة أنها منصة إطلاق صواريخ باليستية. بما أن الفريق المشترك اعتى الهجوم "خطأ غير مقصود"، برأ التحالف المسؤولية. حتى إذا سلمنا جدلا أن التحالف اعتبر الحفرة منصة إطلاق صواريخ، لا يفسر ذلك عودة طائرات التحالف إلى الموقع وقصفها مرارا ذلك الصباح.

وقدت هيومن رايتس ووتش الهجوم أيضا، وأجرت مقابلات مع شهداء قالوا إن طائرة التابع للتحالف قصفت عد الفجر مكانا لسكن فيه العمال قرب الحفرة، لما جاء حوالي 10 أشخاص لسحب جثث القتلى. عادت طائرات التحالف وقصفت المكان 12 مرة أخرى، بفوارق زمنية لا تتجاوز 15 دقيقة، بحسب الشهود، ووجع من مجال استهدافها عندما أطلق الأشخاص المتجمعون في مكان الهروب. زارت هيومن رايتس ووتش الموقع يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني، وفحصت أنقاض ملجأ العمل. فضلا عن حطام صهريج وقود محترق. كان يوجد ما لا يقل عن 11 حفرة ناتجة عن قنابل في المكان. قتلت الغارات المتعددة التي شنها التحالف صباح ذلك اليوم 31 مدنيا على الأقل وأصيبت 42 أخرى، بحسب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.


بعد عام على الهجوم على بيت سهدان في 10 سبتمبر/أيلول 2016، خلص الفريق المشترك "نور تأخير"، وهو آلة التحقيق التابعة للتحالف، إلى أن الهجوم كان "خطأ غير متعمد". زارت هيومن ريتس ووتش الموقع في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، وعانت من أضرار مسكن العمال، فضلا عن الحطام المحرق لصهريج وقود. كانت هناك على الأقل 11 حفرة قابلة أو مواقع ارتفاع في المنطقة المجاورة.

أوصى الفريق المشترك التحالف بتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة، من دون الإقرار بحصول أضرار مدنية. دمر القصف البنير، الذي جمع السكان المال لبناءه وتوفير الماء للقرية، كانوا على وشك الانتهاء منه. قال أشخاص من القرية والشركة المسؤولة عن بناء البنير لـ هيومن ريتس ووتش إن البناء بدأ منذ أسابيع.

قد يكون التحالف انتهى قوانين الحرب بسبب عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتحديد مكان حفر البنير قبل مهاجمة الحفارة، الذي قال الفريق المشترك إن التحالف ظنّها منصة لإطلاق صواريخ. تعتبر الهجمات العشوائية على المدنيين والأغراض المدنية انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب.

حددنت هيومن ريتس ووتش قطعة ذخيرة أمريكية الصنع تحمل علامة تشير إلى أنها من صنع شركة "رايثيون" في أكتوبر/تشرين الأول 2015. كما رصدت بقايا لأسلحة أمريكية الصنع في الموقع.
الذي شن عليه التحالف حوالي 20 هجمة، على ما يبدو. حددت هيومن رايتس ووتش 4 هجمات استخدم فيها التحالف أسلحة من صنع شركة "رايثيون".

لم يتم تقديم الفريق المشترك والتحالف معلومات إضافية عن الدول التي شاركت في الهجوم. يجب فتح تحقيق جنائي بشأن المتورطين في الهجوم، وتعويض الضحايا المدنيين. يجب أن ينظر التحقيق في استمرار هجمات التحالف على الرغم من تجمع المدنيين لسحب القتلى والمصابين.

24 يوليو/تموز 2015، مجمع سكني، المخا

بعد التحقيق في غارة جوية على المخا في 2015، ومن دون تقديم أي تفسيرات حول المنهاجية المعتمدة، استنتج الفريق المشترك أن التحالف حصل على معلومات استخبارية بأن 4 أهداف عسكرية فُصِّفت يوم 24 يوليو/تموز 2015، بما يشمل صواريخ دفاع ساحليّة، وأن المجمع السكني "تأثر بقصف جزئي من طريق خطأ غير مقصود، بناءً على عملية استخباراتية غير دقيقة". لم يحدد الفريق المشترك عدد المدنيين المتضررين من الهجوم، لكنّه أوصى التحالف بتعويض الضحايا. "بعد تقديم طلباتهم الرسمية والموثقة إلى لجنة جير الضرر".

---

80 كريستن بيكولي، "مسؤولون أمريكيون قد يُتهمون بالمشاركة في ارتكاب جرائم حرب في اليمن"، جاست سكويرتي، 4 مايو/أيار 2017، https://www.hrw.org/ar/news/2017/05/04/303324

81 نتسلسل هذا الهجوم وعدم تقديم التعويضات الموعدة بتفاصيل أكثر في القسم التالي.

بيحسن: هؤلاء الرجال بين أنفقاً مجمع سكني ياوي عمل محطة المخا لإنتاج الطاقة وعائلاتهم، تعرض لغارة جوية من التحالف الذي أولي سوقلمع تقوله السعودية قتل 7 مدنياً على الأقل في المخا، اليمن يوم 24 يوليو/تموز 2015. ©

زارت هيومن رايس ووتش المنطقة بعد الهجوم يوم ونصف. حقق الباحثون في الأضرار، قابلوا عمالاً وسكاناً في المجمع، وثاروا 3 مستشفيات استقبلت الضحايا. خلافاً لنتائج الفريق المشترك بأن المجمع "تأثر بقصف جزء منه عن طريق خطأ غير مقصود"، وجدت هيومن رايس ووتش أن 6 من أصل 9 قتلى أصابت المجمع السكني الرئيسي، فدمرت أجزاء كبيرة منه بشكل كامل. كما أصابت قنبلة سابعة مجمعاً آخر للعمال المؤقتين. كان المجمع بآيونان 200 أسرة على الأقل، وقتل الهجوم 65 مدنياً على الأقل، منهم 10 أطفال، وأصاب عشرات الآخرين. لم تعثر هيومن رايس ووتش على أي أدلة على وجود هدف عسكري في المكان عند مهاجمه.

إضافةً إلى زعمه بأنه المجمع السكني استهدف "بقصف... غير مقصود"، قال الفريق المشترك إن الهجوم استند إلى معلومات استخبارية غير دقيقة جعلت المجمع المستهدف. لم يقدم الفريق المشترك أو التحالف معلومات إضافية عن الدول المشاركة في الهجوم. يجب فحص تحقيق جنائي ضد المنورطن في الهجوم لاحتمال وقوع جرائم حرب، وتقديم تعويضات للضحايا المدنيين.

84 تناول هذا الهجوم ودعم تقديم التعويضات الموعودة بتفاصيل أكبر في القسم التالي.
8 أكتوبر/تشرين الأول 2016، مراسم عزاء القاعة الكبرى، صنعاء

بعد قصف قاعة فيها مراسم عزاء بصنعاء يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول، أذكرت مصادر تابعة للتحالف في البداية مسؤوليتها عن الهجوم. مباشرة بعد الهجوم، كتب العسيري في رسالة نصية إلى نيوزورك تايمز إنهم المحتمل وجود أسباب أخرى للاضافات. كما أكد العسيري في وقت لاحق ما ورد في تقرير شبكة "العربية" التي تملكها السعودية بأن التحالف لم ينفذ غارات قرب الصالة.85 نقلت رووثرز عن مصدر من التحالف لم تسأله قوله إنه تأكد من القيادة الجوية للتحالف بأنه:

لم تحصل أي عملية على الإطلاق في ذلك الهدف. أطلَّع التحالف على هذه التقارير، وهو متآكل من احتمال وجود أسباب أخرى للاضافات وينظر فيها. تجنب التحالف في الماضي مثل هذه التجمعات التي لم تكن أبداً ضمن أهدافه.86

في اليوم التالي، أعلن التحالف أنه سيحقق في الحادثة بمدِّ من الولايات المتحدة.87 أطلَّع "الفريق على جميع الوثائق بما في ذلك إجراءات وقوع وقوع الاشتباك، وتقديم الأدلة بما في ذلك إغاثات المعنيين وذي العلاقة في الحادثة"، وخلص في النهاية إلى أن طرفاً في النزاع تابع للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قدم معلومات استخبارية خاطئة لإثبات إصابات التحالف واؤصر على استهداف الموقع فوراً. كما لاحظ الفريق المشترك أن "مركز العمليات الجوية" اليمن وجه الطائرة إلى تنفيذ المهمة "بدون الحصول على توجيه من الجهة المعنية في قيادة قوات التحالف... ومن دون إتباع الإجراءات الاحترازية المعتمدة من قيادة قوات التحالف للتأكد من عدم وجود الموقع ضمن المواقع المدنية محظورة الاستهداف". أوصى الفريق المشترك بإتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المسؤولين المعنيين في الهجوم، تعويض الضحايا، ومواجهة التحالف لقواعد الاشتباك. بعد أسبوع، قُبِل التحالف بنتائج تحقيق الفريق المشترك، وأعلن أنه شرع في تنفيذ التوصيات.88 بعد الهجوم، أقالت الحكومة اليمنية الضباط المفترضين في الهجوم وأحالتهم إلى محكمة عسكرية، بحسب


لم يقدم الفريق المشترك أو التحالف معلومات إضافية عن الدول المشاركة في الهجوم على القاعة الكبرى. قالت هيومن رايتس ووتش 14 شاهداً على الهجوم ورجلين قدماً إلى المكان مباشرة بعد الغارة للمساعدة في جهود الإنقاذ، من بين مصادر أخرى، ورآيت مقاطع فيديو وصور لموقع الضربة وبقايا أسلحة. بصرف النظر عن المعلومات الاستخبارية الخاطئة، كانت قوات التحالف – بمركز توجيه العمليات في اليمن، والرياض – على علم، أو كان عليها أن تكون على علم، بأن أي هجوم على القاعة سيتسبب في خسائر بشرية كبيرة. كان تاريخ العزاء مكانه متاحين للعموم، وكان معلوماً أن القاعة ستكون مكتظة بذوي المدنين وقت الهجوم. توصلت هيومن رايتس ووتش إلى أن

89 اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، التقرير الموضوعي بشأن التحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية للنفقة الممتدة بين 31/7/2016 حتى 31/1/2017، (2017)، ص 19-20.
الذخيرة المستخدمة كانت أمريكية الصنع، وهي قنبلة من طراز "جي بي يو-12 بايفاوي" (GBU-12 Paveway II) بوزن 500 رطل وموجهة بالليزر.90

بعد الغارة مباشرة، قال المتحدث باسم "مجلس الأمن القومي الأمريكي" إن الحادث "أقل كثرا" الواليات المتحدة وانه "إذا تأكد، سيكون استمراراً لسلسلة الضرائب المتقلقة التي تستهدف المدنيين اليمنيين"، وإن الولايات المتحدة "شرعت في إعادة النظر فورا بدعمها المتراجع أصلا" للتحالف، وهي "مستعدة لتعديل هذا الدعم".91

تُعتبر هذه الغارة هجوما غير قانوني وعشوائيا وغير متناسب على مدنيين وأعيان مدنية، وهي انتهاك لقانون الحرب. يجب فتح تحقيق جنائي ضد المنتمين بهمة ارتكاب جرائم حرب، وتقديم تعويضات للضحايا المدنيين.92

25 أغسطس/آب 2017، منازل فج عطل، صنعاء

قال الفريق المشترك إن التحالف استهدف نظام اتصالات يُستخدم لأغراض عسكرية في منطقة فج عطل بصنعاء يوم 25 أغسطس/آب 2017. بحسب الفريق المشترك، أصابت 3 قنابل الهدف، ولكن بسبب خطأ تقني زعم أنه تمثل في عدم استجابة نظام التوجيه، ضربت قنبلة رابعة مبنية مجاورة بشكل غير مقسم.93 قال التحالف في بيان أول أن سقوط ضحايا مدنيين كان ناتجا عن خطأ تقني، وإنه كان يستهدف "هدفا عسكريا مشروعا" - وهو مركز قيادة وتحكم أنشأ الحوثيون فقط "بغرض اتخاذ المناطق السكنية القريبة منه والمدنيين دروعا بشرية لحمايتهم."94 استنتج الفريق المشترك أن التحالف تقيّد بالقانون الدولي الإنساني لأن الحادث كان "غير مقسم".

رغم أن القنبلة الموجهة قد تكون متعتَّلة، فأصابت منطقة أخرى غير تلك المستهدفة، إلا أن التحالف نادرًا ما قدّم معطيات تقنية كافية لإجراء تحقيق مستقل لمعرفة ما إذا كانت فعلاً ناتجة عن خطأ تقني. لم يصدر الفريق المشترك تقريرا عن عدد المدنيين الذين قتلوا وأصيبوا في الهجوم، واتخذت بالإشارة إلى "وقوع ضحايا وإصابات بين المدنيين وأضرار مادية".95


92 "منزل فج عطل في صنعاء"، دولة الإمارات العربية المتحدة، 8 يوليو/تموز 2018.

93 "تم ابلاغ هذا الهجوم وعدم تقديم التعويضات الموعودة بتفاصيل أكبر في القسم التالي.

94 "عذراً على الالتباس"، أخبار اليمن، 9 يوليو/تموز 2018.

وثقت هيومن رايتس ووتش غارة فج عطان. أكد شهود وسقوط 4 غارات، منها 3 استهدفت جبال فج عطان، وأخرى ضربت شققا سكنية في حي ذي كثافة سكانية عالية، فقتلت 16 مدنيا، وأصابت 17 آخرين بجروح. وصفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الهجوم بـ "المثير"، وقالت إنه لم يكن يوجد هدف عسكري واضح في المنطقة. رغم أن الفريق المشترك والتحالف أصدرا العديد من البيانات حول الهجوم، وأوصى التحالف بالنظر في تقديم مساعدات للعائلات، إلا أن هذا الأخير لم يقدم أي معلومات عن الدول التي شاركت في الهجوم. يجب فتح تحقيق في هذا الهجوم الذي يبدو غير قانوني لاحتمال حصول جرائم حرب، وتعويض الضحايا المدنيين.

97 تتناول هذا الهجوم وعمد تقديم التعويضات الموعودة بتفاصيل أكبر في القسم التالي.
استخدام مسمى التحالف للتهرب من المسؤولية القانونية

لم يتحلى التحالف بالشفافية في عملياته، لا سيما في ما يتعلق بالدول المشاركة في الغارات الجوية، المسؤولين في سلسلة القيادة، والمسؤولين عن سلطة الاشتباك مع الهدف.

يقع على الدول التزام قانوني دولي بالتحقيق في انتهاكات قوانينها المزعومة لقوانين الحرب. لكن، سعت دول التحالف بدل ذلك إلى التهرب من هذا الالتزام عبر الاختياء وراء مسمى التحالف، وعدم تقديم معلومات عن دورها في الغارات التي قد تكون غير قانونية. لذلك فقد دول التحالف مترعرقة بسبب دورها في هذه الانتهاكات في حد ذاتها، و بسبب عدم التحقيق في الأعمال الخاطئة ومقاصداتها حسب الأوضاع.

عملًا بـ "المادة المشتركة الأولى لاتفاقيات جنيف لعام 1949", على الدول التقيد بقوانين الحرب و "الحرص على احترامها" عبر استخدام نفوذها، في إطار ما هو ممكن، لوقف جميع انتهاكات قوانين الحرب. 88 تتحاو هذه الدول أيضاً مسؤولية الانتهاكات التي تتركبها قواتها، والقوات التي تعمل تحت إمرة وتوجيهاتها أو سيطرتها. يقر القانون الدولي بأن كل دولة تقدم "معونة أو مساعدة إلى دولة أخرى تسببت في ارتكاب فعل غير مشروع دولي" مسؤولة عن هذه المساعدة، إذا كانت على معرفة بالظروف التي تجعل سلوك الدولة الملائمة للمساعدة غير مشروع دوليا. 89

بحسب تعلق صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2016 حول المادة المشتركة الأولى، لا تستطيع الدول التي تشارك قواتها في عمليات عسكرية مع قوات أخرى "التهرب من مسؤوليتها عبر وضع وحداتها تحت تصرف تحالف خاص". في يوليو/تموز 2017، عُرِّفت لجنة خبراء مجلس الأمن المعنية باليمن عن قلقها من أن أعضاء التحالف "يسعون إلى الاختياء خلف كيان التحالف لحماية أنفسهم من مسؤولية الدول عن الانتهاكات التي تتركبها قواتها... قد تؤدي محاولات "تحويل" المسؤولية بهذه الطريقة من الدول الفردية إلى التحالف الذي تقوده السعودية إلى مزيد من الانتهاكات التي تحدث من دون عقاب. 90


التخلي عن مسؤولي التحالف

في الأساس، ضم التحالف العسكري الداعم للحكومة اليمنية السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، مصر، الأردن، المغرب، السودان عندما أطلق عملية "عاصفة الحزم" في مارس/آذار 2015.

انسحب قطر التحالف في يونيو/حزيران 2017 أثناء أزمة الخليج.102 في أواخر 2017 وبدايات 2018، شارك في اجتماعات التحالف متعدد من السعودية، الإمارات، الأردن، البحرين، السودان، مصر، الكويت، المغرب، وكذلك باكستان، جيبوتي، السنغال، مليزيا، واليمن، بحسب وكالة الأنباء السعودية الرسمية.103 رغم أنها مقوسة، قدمت بيانات التحالف الرسمية المشتركة على مواقع وزارتي الدول المعنية وكالات الأنباء الرسمية، بعض المعلومات عن قوات الدول والأشخاص الذين يلعبون دورًا في بنية التحالف الموحدة وفي العمليات العسكرية وسلسلة القيادة.

السعودية

تقوم السعودية بالتحالف. وجد تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة أنه "على المستوى التشغيلي... تجري أنظمة التحالف العسكري تحت سيطرة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة... تجري العمليات الجوية في اليمن تحت السيطرة التشغيلية لترنت المشتركون تقدمت المملكة في الرياض، مع خليفة استهداف ومرافقة تشرف على عمليات تحديد الأهداف وإصدار المهام".104

يشغل محمد بن سلمان منصب ولّي العهد السعودي، نائب رئيس الوزراء، وزير الدفاع بصفته، رئيس الوزراء، ووزير الدفاع.105 يشرف على جميع القوات العسكرية السعودية.106 في مايو/أيار 2018، كتب نايل باتريك، محلل مختص في الصراع الجنوبي: "أكبر الضباط مسؤولون مباشرة أمام وزير الدفاع، أي ولي العهد.


(تم الإطلاع في 8 يوليو/تموز 2018).


(تم الطيران في 26 يناير/كانون الثاني 2018)، ص 30


(تم الإطلاع في 10 يوليو/تموز 2018). "يرأس محمد بن سلمان مجلس الشؤون السياسية والأمنية ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. في 2016، قال لـ "أكيومسيت" أن فتات السعودية بين عمليات عسكرية في اليمن مع "النظام"، وهي "الدفاع-lined، و"


المراقبة والتعديل، وزارة الدفاع السعودية، (تم الإطلاع في 26 يونيو/حزيران 2018).
في الوقت الراهن، ليس هناك من يتولى منصب نائب وزير الدفاع، وتم الاكتفاء فقط بمساعد وزير


المملكة السعودية قادت القوات المشتركة " يقود العقيد عبد الرحمن النيباني "عمليات (عاصفة الحزم) بالإضافة إلى هيئة الأركان المتواجدة معه من الدول الشقيقة المشاركة في التحالف."111

بقصفه رئيس هيئة الأركان من مايو/أيار 2014 إلى فبراير/شباط 2018، أشرف العقيد النيباني على جميع القوات المسلحة السعودية، بما في ذلك قائد القوات الجوية الخاص لسلطته.112 عمل الفريق أحمد الشمالان قائدا للقوات الجوية السعودية من مايو/أيار 2014 إلى يونيو/حزيران 2015. في وقت لاحق من 2015، عين اللواء الطيار ركن محمد بن صالح العتيبي قائدا بالنيابة للقوات الجوية، بعد أن توفي الشمالان.114 في فبراير/شباط 2018، عين الملك سلمان اللواء الطيار ركن تركي بن بدر بن عبد العزيز آل سعود في هذا المنصب.115 بحسب النموذج التشغيلي الموجود على موقع وزارة الدفاع، يضع قائد القوات الجوية هرميا لقادة هيئة الأركان العامة، ويضع هذا الأخير هرميا لوزير الدفاع.116

111 "محترف "عاصفة الحزم": قادرون على حسم العملية البرية"، بث، 17 أبريل/نيسان 2017، (توجد أيضا مقابلة شاملة مع العميد أحمد العبيدي، https://akhbaar24.argaam.com/article/detail/212144
https://www.youtube.com/watch?v=xExLPytTIVI&feature=youtu.be

112 برنامج تطوير وزارة الدفاع، وزارة الدفاع السعودية

113 "أمير ملكي ا/137، 26 مارس/آذار 2018"، https://aawsat.com/home/article/38276/%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8-%D8%AC%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A9

114 "أمير ملكي ا/137، 26 مارس/آذار 2018"، https://aawsat.com/home/article/38276/%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8-%D8%AC%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A9

115 "أمير ملكي ا/137، 26 مارس/آذار 2018"، https://aawsat.com/home/article/38276/%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8-%D8%AC%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A9

116 التحليل على مصمي التحالف
في فبراير/شباط 2018، أصدر الملك سلمان مرسوماً ملكياً عينى بموجب الفريق فياض الرؤي، الذي كان نائب الرئيس، في منصب رئيس هيئة الأركان العامة. كما عين بموجب المرسوم نفسه الفريق ركن عبد العزيز آل سعود قائدًا للقوات الجوية، وهو الذي "يشرف على العمليات العسكرية في اليمن".

ليس واضحًا متي فصلت السعودية بين دوري رئيس هيئة الأركان وقائد القوات المشتركة. رغم أن ترقية الأمير فيصل رسمياً إلى منصب قائد القوات المشتركة تمت يوم 26 فبراير/شباط 2018، إلا أنه بدأ في قيادة عمليات التحالف قبل ذلك التاريخ على ما يبدو. في يوليو/تموز 2017، كتب مسؤولان حكوميان أمريكيان، بعد سلسلة من الاجتماعات في الرياض: "السعوديون – ويقودهم الآن الفريق فياض الرؤي، الذي يشرف على العمليات العسكرية في اليمن".

http://www.alweeam.com.sa/201634/%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A-%D8%A8 %D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1-%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1-%D9%83-%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%DB-%D8%A7%94%84%8B1%D9/88

118 "سمو ولي العهد يلتقي أصحاب السمو والعاهل بالدعوة لمناصبهم السعودية"، (تم الإطلاع في 12 يوليو/حزيران 2018)

119 "فاز القيادة المشتركة بوزور ووحدات القوة المشتركة في منطقة العمليات اليمنية"، (تم الإطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018)
ركن فهد بن تركي بن عبده العزيز...

في سبتمبر/أيلول 2017، أصدرت وكالة الأنباء الرسمية السعودية بيانًا وصفت فيه الأمير فهد بأنه مشارك في "إعادة الأمور". بعد ترقيته رسمياً في فبراير/شباط 2018، زار الأمير فهد الوجهات العسكرية في اليمن واستقبل الرئيس هادي والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في الرياض. كان قبلها قد رُفع إلى منصب قائد القوات البرية السعودية في أبريل/نيسان 2017. قبل ذلك، عمل قائد القوات التحالف الخاصة في مملكة عمان وقائد القوات البرية في اليمن، ونانباً لنقادة القوات البرية السعودية. في 2016، منحته السعودية ميدالية لدوره في عمليات اليمن.

في 2017، قال تيريسون لمستشارين أمريكيين أن قائد القوات المشتركة التحالف هو الذي يوافق على أهداف الهجمات المتعددة، ولكن...

طياري التحالف لهم صلاحية الاشتباك مع الضرائب المتحركة:

يحبس الجيش السعودي، على قائدة قوات التحالف المشتركة الموافقة على الأهداف، مع أخذ مجموعة واسعة من الاعتبارات في الحساب، مثل طبيعة الهدف، ما يجاوره، وكيف سيؤثر على المهمة بشكل عام، الجانبان القانوني للضربة، والأضرار الجانبية المتوقعة. بعد ذلك، يعود بالمهمة الجوية إلى وحدة مناسبة، فتحديد الوضع الأمثل للهدف، إذا كان ذلك هدف حاسم من حيث الوقت، مثل توفر معلومات بشأن إطلاق وشيكة لصاروخ بالستي، فتجد عملية التحقق من 5 مراحل، ومنها تحدى الهدف بشكل جيد، مراجعة قواعد الاشتباك، النتائج ما إذا كان الهدف ضمن قائمة الأهداف المحظورة، وتحديد الضرر الباطني المحتمل. بعدا

يحدد الطيار بصلاحيت إلاشتباك مع الهدف، (الذي تسمح له بإلغاء المهمة إذا لم يكن متاكدا من شيء ما)... نعلم أن التحالف مستشارين مدنيين وعسكريين في مركز العمليات الجوية. أحدثنا الجيش السعودي، عما بهذه التحسينات... نعلم أن هذه التحسينات، أغلبية الحوادث التي نتج عنها خسائر مدنية، لذلك هذه التحسينات في الإجراءات قادرة على تقليص خطر وقوع خسائر مدنية.125

في مارس/أذار 2015، ذكرت "وكالة أخبار الإمارات" أن السعودية نشرت 100 طائرة للمشاركة في عمليات التحالف.126

بحسب وكالة الأنباء الرسمية السعودية، أعلن الملك سلمان يوم 10 يوليو/تموز 2018، بناء على

نصيحة من محمد بن سلمان، عُفوه غامضًا وشاملًا أَلَّفَ بـ "العقوبات العسكرية والسلوكية"، بحق الجنود السعوديين المشاركون في عملية إعادة الأمّل في اليمن.127 بدأت أعمال التحالف تحت سمى "عاصفة الحزم"، التي انتهت في 21 أبريل/نيسان 2015، وتبعتها عملية " إعادة الأمّل"، التي تستمر حتى اليوم. لم نذكر بيان وزارة الدفاع الذي أعلن عن الأمر الملكي أي قيود للعفو، مشيرًا إلى أنه يوطّن على "كافة العسكريين المشاركون في عملية إعادة الأمّل... وفقًا لنظام وعدد القواعد والضوابط."128

إذا لم يتوقف التحالف عن هجماته غير القانونية ولم يُجرّ تحققات ذات مصداقية في إدعاءات الهجمات غير القانونية الماضية، ولم يحاكم المتورطين ولم يقدم تعويضات إلى الضحايا، على مجلس الأمن الدولي فرض حظر سفر على محمد بن سلمان والأمير فيد بن تركي بن عبد العزيز آل سعود، وتمّ صدوره.

وزير الخارجية ريك تيرسون، ردّد كلامه على الأسئلة الخاصة بالسعودي المخمل إلى الوزير تيرسون على النائب لوب، لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، 14 يوليو/يوليو 2017، في الملف لدى هيمن رايتس ووتش. لم يكن واضحا ما إذا كانت عملية التحقق من الهدف والموافقة على الضربة، التي تحدث عنها تيرسون قد أدّت تهديدات دعوات أو تقضي كجزء مما سماه "قواعد أنتيتك أكثر صراهة."


هيرم رايت ووتش| أغسطس/آب 2018
الإمارات

لعبت كلّ من السعودية والإمارات أهم دورين من بين أعضاء التحالف الآخرين في العمليات العسكرية في اليمن، بما في ذلك حرب غارات جوية. في مقابلة مع روتيزر في 2015، أقر اللواء إبراهيم ناصر العلمي، قائد القوات الجوية الإماراتية، بأن القوات الإماراتية، إلى جانب القوات السعودية، شاركت في العمليات العسكرية في اليمن، لولا أن التحالف له سيطرة كاملة على المجال الجوي اليمني. أنَّه المسؤولية التحالف عن قتل مدنيين، وقال لروتيزر إن كلا القوى الجوتيتين كانتا "ذخائر موجبة بدقة، بالنسبة نجاح تناهز 98 بالمئة، بينما يستخدم ذخائر صغرى في المدن لتقليل الأضرار". في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أكد العلوي أن القوات الإماراتية بتعني "قواعد استتباب محددة وتنفيذية بشكل جيد".

وزير الدفاع الإمارتي هو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ولكن السلطة التنفيذية في يد الشيخ محمد بن زايد، ولَّي عبد الله بن أحمد القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الحاكم الفعلي للإمارات.

عندما اندلع النزاع اليمني، كان رئيس الإمارات وقائد القوات المسلحة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان يعاني من عجز، بعد أن انتهى يحكمه في 2014. قُتل محمد بن زايد أفراد القوات اليمنية والتحالف لمناقشة التطورات اليمنية على امتداد النزاع، بما في ذلك التهدئة بدعم الإمارات للرئيس هادي في مارس/أيار 2015، بعد مقتل عشرات الجند الإمارتيين في اليمن. استلم زعامة قبائل من مأرب في أبوظبي في 2015. استقبل قادة من قوات عدن في اليمن، وقادة من دول المنطقة، بما في ذلك قادة من القوات التابعة لليبي، في السعودية واليمن، زاعمين أن طياري القوات الجوية الإماراتية يعنون "قواعد استتباب محددة وتنفيذية بشكل جيد".


"محمد بن زايد يستقبل مسؤولين و-Core"، "الصوت"، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، مقاطع فيديو على YouTube في 1 يوليو 2018 (تم الإطلاق في 1 يوليو/تموز 2018).

"محمد بن زايد يستقبل في أبوظبي عدد من قادة القوات الجوية اليمنية في عدن"، "الصوت"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2015، مقاطع فيديو على YouTube، وقائمة الأدريب، 1 يوليو/تموز 2018 (تم الإطلاق في 1 يوليو/تموز 2018).

"الإمارات تدعو إلى بدء المفاوضات السلمية"، "الصوت"، 7 نيسان/أفريل 2015، مقاطع فيديو على YouTube في 1 يوليو/تموز 2018 (تم الإطلاق في 1 يوليو/تموز 2018).

"محمد بن راشد ومحمد بن زايد ووليد الأعرج يبحثون في عدن"، "الصوت"، 7 نيسان/أفريل 2015، مقاطع فيديو على YouTube في 1 يوليو/تموز 2018 (تم الإطلاق في 1 يوليو/تموز 2018).

التحالف من مساعد التحالف
العمليات المشتركة لعملية إعادة الأمل، لمناقشة التطورات في اليمن في أبريل/نيسان 2017.

بحسب تقارير إعلامية، اختير الشيخ طحنون بن زايد، أحد أشقاء محمد بن زايد، لقيادة التنسيق بين الإمارات والسعودية في ما يتعلق بالعمليات العسكرية لعاصرة الحزم.

رئيس أركان العام هو الفريق الركن حمد محمد ثاني الرميثي. كلاهما في السعودة، يضع رئيس الأركان مباشرة إلى وزير الدفاع بينما تخضع بقية فروع الجيش له.


136 "نائب مستشار الأمن الوطني بدولة الإمارات يصل الرياض"، الوفد، 27 مارس/آذار 2015، http://www.alweeam.com.sa/328697/?D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%8A%D9%88-%D9%84%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A8%DF%D9%88-%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%85%D9%8A%7D


في مارس/آذار 2015، ذكرت وكالة أنباء الإمارات أن الإمارات نشرت 30 طائرة مقاتلة للمشاركة في عمليات التحالف باليمن، وقد نفذت هذه القوات غارات جوية. كما نشرت الإمارات سفناً في

---

138 العربية، 24 أغسطس/آب 2016، https://www.skynewsarabia.com/middle-east/86894-%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8D%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7-%D8%B1%D9%8A%D9%84%D8%A7-%D9%84%D8%A7-%D9%84%D8%A7-%D9%84%D8%A7-%D9%84%D8%A7-

139 العربية، 25 فبراير/شباط 2018، http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2018/2/5%20-%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4-%D8%A9-%D9%86%D9%8A-%D8%A9-%D8%A7-%D9%85%20%D8%AF-%D8%B9-%D9%88%D8%95%20-%D8%A7-%D9%84%D8%B1-%D8%87-%D9%84%D8%A7-%D8%B5%20-%D8%A7-


141 العربية، 9 يوليو/تموز 2015، https://www.youtube.com/watch?v=ZRB0UpqOxS0

142 العربية، 5 سبتمبر/أيلول 2015، https://www.youtube.com/watch?v=PGP1YmTRHqQ

143 العربية، 8 يوليو/تموز 2018، https://alqabas.com/20d565


Caline Malek، "Defense ministers and special forces commanders gathered at the Middle East Special Operations (MEO) Commanders conference this week, "The National", Monday، 5 May، 2018، http://thenational.ae/en/ae/1.245831

Commanders of the Middle East Special Operations (MEO) will gather in Amman this week in order to discuss the importance of special forces in the region، the Ministry of Defense، Jordan، 9 يوليو/تموز 2018، http://wam.ae/en/details/1395278562088

"The commander of the Jordanian forces， General Zaid al-Hariri، will be present at the conference، which is attended by the chiefs of staff from the Gulf Cooperation Council (GCC) countries، the United Arab Emirates، Bahrain، Kuwait، Qatar، Saudi Arabia، and Oman، "he added، "The purpose of the conference is to discuss the role of special forces in maintaining security and stability، and the importance of coordinating their efforts، especially in the war against terrorism، "


البحر الأحمر للمساعدة على فرض حظر بحري، وأشرف على استراتيجيات التحالف للاعداد على ميناء الحديدة. 


تقود الإمارات جهود التحالف في جنوب وشرق اليمن، وقادت جهود مكافحة الإرهاب ضد تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" وال"دولة الإسلامية في اليمن", القوى المحلية لتنظيم "الدولة الإسلامية" (العرف أيضًا بالعهد), بما في ذلك مساعدة القوات اليمنية على تنفيذ حملات أمنية. وتقدم هويون رايس ووتش العديد من الانتهاكات التي ارتكبها القوات المتسخدمة من الإمارات، مثل التفجيرات، الاحتجاز التعسف، والاختفاء القسري. كما حُُكم تفسر هزيمتها، وحُكمت grows عدد من الانتهاكات جنوب اليمن، بعضها توقف فيها هويون رايس ووتش انتهاكات.

إذا لم يوقف التحالف عن هجماته غير القانونية، ولم يجر تفتيش ذات مصداقية في الهجمات غير القانونية المزعومة، ولم يفرض الموثوقيين، ولم يُستثني الضحايا المدنيين، على مجلس الأمن فرض حظر سفر على الشيخ محمد بن زايد وتجريم أصوله.


اليمن

يعمل التحالف في اليمن بموافقة الحكومة. إضافة إلى الرياض، للتحالف مراكز عمليات في اليمن. تقدم القوات المسلحة اليمنية معلومات استخبارية إلى قوات التحالف لتحديد أهداف الضربات الجوية، إضافة إلى مشاركتها في العمليات العسكرية بشكل عام. في 2017، قال تيرسون للكونغرس:

أعلنا التحالف أنه وضع أيضا بروتوكولات أشد صرامة على الضربات التي تأمر بها القوات الحكومية اليمنية، والتي تسببت في مشاكل في الماضي. أما الآن، فتتعرض طلبات الحكومة اليمنية لشن ضربات جوية إلى عملية التحقق المذكورة سابقا والتي يتولىها قائد القوات المشتركة للتحالف.

الرئيس هادي هو قائد القوات المسلحة اليمنية، ومنذ فبراير/شباط 2016، عمل على محسن الأحم...

Statement issued by the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates, the Kingdom of Bahrain, the State of Qatar and the State of Kuwait, S/2015/217, March 27, 2015, http://undocs.org/S/2015/217, p.3-5.

وزير الخارجية ريك تيرسون، ردود كتابية على الأسئلة الخاصة بالسجل المقدم إلى وزير الخارجية تيليرسون من قبل النائب ليو، لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب.
أي رئيس الجهاز العسكري اليمني باكمله، من مايو/أيار 2015 إلى أن أزح من منصبه في سبتمبر/أيلول 2017، لما عين مستشارا لقائد القوات المسلحة اليمنية وممثلًا لقوات التحالف المشتركة 154 عين طاهر العقيلي رئيسا للأركان العامة مكة المكرمة في 2017155. لكن هذا الأخير استمر في لعب دور قيادي في العمليات العسكرية للتحالف. بحسب تقارير إعلامية، التقي المقدشي في مطلع 2018 قادة التحالف في مأرب بصفته مستشارا دائما لقائد القوات المسلحة وزير الدفاع بالنبياء. 156

دول التحالف الأخرى

تؤكد المعلومات المتاحة أن دول أخرى شاركت في الحملة العسكرية بدرجات متفاوتة. في مارس/آذار 2015، ذكرت وكالة أنباء الإمارات أن الكويت خصصت 15 طائرة بحرية وطائرات 15 طائرات. 157 قدمت تقارير إعلامية أخرى يتعلق بالسياسات بعض المعلومات في م)},bil (F-16) 158 أثناء التحالف. في مايو/أيار 2015، تحدثت مقالة مغربية من طائر F-16 أن تتفقد ميناء أم ريش في فبراير/كانون الثاني 2016 (158) أعلن العاهل السعودي الهدف الرئيسية من طائرات F-16 وطائرات من طائرات F-16 بقيادة الثاني من طائرات F-16. في 2015، نفذت مصر غارات جوية على السواحل الغربية لليمن 159. في يوليو/تموز 2016، قالت مصادر عربية في الأعمال، وعلي سليمان، عن السعودية: (159) ثم في 22 أغسطس/آب، أكد الرئيس عبدالفتاح السيسى أن مصر لها معدات جوية في السعودية. 159


Mohammed Ghabari & Mohammed Mukhashaf, “Moroccan F-16 jet from Saudi-led coalition in Yemen crashes.” 158


فريق خبراء الأمم المتحدة في تقرير صدر في 2017 عن عناصر من أغلب دول التحالف كانوا موجودين في المقر المشترك بالرياض.63 في رسالة موجهة إلى هيومن رايتس ووتش، قالت قطر في يونيو/حزيران 2018:

خصوص الأسملة في رسالتهم، أود أن أشدد على أن اشتراك دولة قطر في تحالف دعم الشرعية في اليمن انتهى، وأن القوات القطرية انسحبت في أوائل يونيو/حزيران 2017. خلال اشتراك قطر في التحالف، اقتصر اشتراكها على حماية الحدود السعودية من هجمات قوات الحوثيين وصالح، دون وجود أي قوات أو هجمات أو عمليات عسكرية في أراضي اليمن. كما نلاحظ أن المهام المنسدة إلى القوات المسلحة القطرية خلال اشتراكها في التحالف كانت مشاركة القوات في قطاع نجران بالمسؤولية عن النقط الحدودية الأمامية داخل الأراضي السعودية وإدارة العمليات في منطقة سقطر.

لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التحقق من هذه المزاعم بشكل مستقل.

دول تواجه خطر التواظب في الانتهاكات

لا يقتصر الالتزام بالاحترام وضمان الاحترام الذي تنص عليه المادة المشتركة الأولى على دول التحالف التي تشارك في الضرائب الجوية، وإنما يشمل الدول المشاركة فعليًا في "التمويل أو التجهيز أو التسليح أو التدريب" أو كل دولة "تخطط وتنفذ وتقدم خلاصات عن العمليات المشتركة مع هذه القوات".

أصبحت الولايات المتحدة طرفًا في النزاع اليمني منذ أشهر القتال الأولي عبر تقديم مساعدة تشغيلية مباشرة لعمليات التحالف الجوية، وبناء على ذلك، لديها التزامات بموجب المادة المشتركة الأولى تجاه النزاع اليمني. قدمت الولايات المتحدة مساعدات كبيرة إلى السعودية، بما في ذلك "الخُبزات، صهريج وقود محملة جواً، ولافات الدخان المتورطة".66 في 2017، أرسلت الولايات المتحدة

---


163 نص رسالة إلى هيومن رايتس ووتش، 2017.


حوالي 12 قوة مختصة للمساعدة في تحديد وتدمير مخابئ الصواريخ الباليستية ومواقع الإطلاق الجوية، بحسب نيويورك تايمز. {167

حدّد أسلحة قانون دولي ومحرّرون أمريكيون من أن استمرار الدعم الأمريكي للسعودية – بما فيه بيع الأسلحة – قد يجعل الولايات المتحدة شريكاً في انتهاكات التحالف لقوانين الحرب، وقد يعرض المسؤولين الأمريكيين إلى المسؤولية القانونية على جرائم الحرب. {168

قضت "محكمة جرائم الحرب بسيريلانك", في قرار أورد المدعى العام للجان العسكرية الأمريكية في 2013، بأن "مساعدة أي شخص على ارتكاب جرائم حرب أو التحريض عليها تعني تقديمه لمساعدة عملية لها" و"وفق كبير على حدث جريمة ما مع علمه أو وعيه" "الاحتمال الكبير" بأن مساعدته ستساهم في الجريمة.

تقتضي إدانة المسؤولين الأمريكيين بالمساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم حرب "الإجماع الكبير" بأن مساعدتهما تستخدم في هجمات غير قانونية، وأن القوات التي ساعدوها ارتكبت جرائم حرب متعددة. {169

بينما حصلت السعودية على الكثير من الأسلحة الموجودة في ترسانتها قبل بدء عملياتها العسكرية في اليمن في مارس 2015، كان المسؤولون الأمريكيين أن يدركوا، مع استمرار الصراعات، أن عدد الضربات الجوية التي انتهكت قوانين الحرب ارتفع. بلغت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان عن عدد الضربات، مباشرةً بعد انتشار الأسلحة للتحالف، ناقش المسؤولون الأمريكيون داخلًا ما إذا كان دعم التحالف سيتسبب في تحمل مسؤولية جنائية لمسؤولين أمريكيين، وأقر كبار مسؤولو حقوق الإنسان بوزارة الخارجية في عهد الرئيس أوباما "الإمام".

المسؤولين الأمريكيين لخطر قانوني إذا استمرت مبيعات الأسلحة رغم وجود أدق على انتهاكات

Helene Cooper, Thomas Gibbons-Neff and Eric Schmitt, “Army Special Forces Secretly Help Saudis Combat” {167


167 انظر على سبيل المثال، "الإين" – سقط ضحايا مدنيين بسبب الضربات الجوية التي تُنتجها السعودية"، بيان صحفي لـ "اليوم"، 28 مارس/آذار 2015، https://www.hrw.org/ar/news/2015/03/28/267643-

العقوبات المتخذة المحترقة لشاحنة نقل وقود في موقع حفر بمر بالمحافظة ضعيف. البار الذي كانت فت أنشاء كان الفرض منها 

إعادة بيت سماح – وهي قرية قريبة – بال씸. لم تجد هيومن رايتز ووتش إدلاء على عمليات أو مواد عسكرية في الموقع. ©

لقوانين الحرب. 171 في ديسمبر/كانون الأول 2016، أعلنت إدارة الرئيس أوباما صفقة بيع ذخائر

موجهة بدقة إلى السعودية، جزئيا بسبب كيفية تنفيذ التحالف لحملته الجوية. 172

حذدت هيومن رايتز ووتش أسلحة أمريكية استُخدمت في 24 من أصل 88 هجوما يرجع علاهما، وثقت في اليمن منذ مارس/آذار 2015. من أصل الهجمات الـ 24، ناقشنا 6 في هذا التقرير، وقد

يرقي بعضها إلى جرام حرب. استُخدمت في إحدى الهجمات أسلحة صنعت في أكتوبر/تشرين الأول

2015، أي بعد أشهر من اضطرابات التحالف 173 مع استمرار النزاع المسلح في اليمن وزياض

العقوبات المتخذة المحترقة لشاحنة نقل وقود في موقع حفر بمر بالمحافظة ضعيف. البار الذي كانت فت أنشاء كان الفرض منها 

إعادة بيت سماح – وهي قرية قريبة – بال '~/improvement. لم تجد هيومن رايتز ووتش إدلاء على عمليات أو مواد عسكرية في الموقع. ©

لقوانين الحرب. 171 في ديسمبر/كانون الأول 2016، أعلنت إدارة الرئيس أوباما صفقة بيع ذخائر

موجهة بدقة إلى السعودية، جزئيا بسبب كيفية تنفيذ التحالف لحملته الجوية. 172

حذدت هيومن رايتز ووتش أسلحة أمريكية استُخدمت في 24 من أصل 88 هجوما يرجع علاهما، وثقت في اليمن منذ مارس/آذار 2015. من أصل الهجمات الـ 24، ناقشنا 6 في هذا التقرير، وقد

يرقي بعضها إلى جرام حرب. استُخدمت في إحدى الهجمات أسلحة صنعت في أكتوبر/تشرين الأول

2015، أي بعد أشهر من اضطرابات التحالف 173 مع استمرار النزاع المسلح في اليمن وزياض

العقوبات المتخذة المحترقة لشاحنة نقل وقود في موقع حفر بمر بالمحافظة ضعيف. البار الذي كانت فت أنشاء كان الفرض منها 

إعادة بيت سماح – وهي قرية قريبة – بال '~/improvement. لم تجد هيومن رايتز ووتش إدلاء على عمليات أو مواد عسكرية في الموقع. ©

لقوانين الحرب. 171 في ديسمبر/كانون الأول 2016، أعلنت إدارة الرئيس أوباما صفقة بيع ذخائر

موجهة بدقة إلى السعودية، جزئيا بسبب كيفية تنفيذ التحالف لحملته الجوية. 172

حذدت هيومن رايتز ووتش أسلحة أمريكية استُخدمت في 24 من أصل 88 هجوما يرجع علاهما، وثقت في اليمن منذ مارس/آذار 2015. من أصل الهجمات الـ 24، ناقشنا 6 في هذا التقرير، وقد

يرقي بعضها إلى جرام حرب. استُخدمت في إحدى الهجمات أسلحة صنعت في أكتوبر/تشرين الأول

2015، أي بعد أشهر من اضطرابات التحالف 173 مع استمرار النزاع المسلح في اليمن وزياض

العقوبات المتخذة المحترقة لشاحنة نقل وقود في موقع حفر بمر بالمحافظة ضعيف. البار الذي كانت فت أنشاء كان الفرض منها 

إعادة بيت سماح – وهي قرية قريبة – بال '~/improvement. لم تجد هيومن رايتز ووتش إدلاء على عمليات أو مواد عسكرية في الموقع. ©

لقوانين الحرب. 171 في ديسمبر/كانون الأول 2016، أعلنت إدارة الرئيس أوباما صفقة بيع ذخائر

موجهة بدقة إلى السعودية، جزئيا بسبب كيفية تنفيذ التحالف لحملته الجوية. 172

حذدت هيومن رايتز ووتش أسلحة أمريكية استُخدمت في 24 من أصل 88 هجوما يرجع علاهما، وثقت في اليمن منذ مارس/آذار 2015. من أصل الهجمات الـ 24، ناقشنا 6 في هذا التقرير، وقد

يرقي بعضها إلى جرام حرب. استُخدمت في إحدى الهجمات أسلحة صنعت في أكتوبر/تشرين الأول

2015، أي بعد أشهر من اضطرابات التحالف 173 مع استمرار النزاع المسلح في اليمن وزياض

العقوبات المتخذة المحترقة لشاحنة نقل وقود في موقع حفر بمر بالمحافظة ضعيف. البار الذي كانت فت أنشاء كان الفرض منها 

إعادة بيت سماح – وهي قرية قريبة – بال '~/improvement. لم تجد هيومن رايتز ووتش إدلاء على عمليات أو مواد عسكرية في الموقع. ©

لقوانين الحرب. 171 في ديسمبر/كانون الأول 2016، أعلنت إدارة الرئيس أوباما صفقة بيع ذخائر
الأدلة على حصول جرائم حرب، ستزيد أيضًا مخاطر مواجهة المسؤولين الأمريكيين للمسؤولية القانونية.

تواجه الدول الأخرى التي استمرت في بيع أسلحة للسعودية، مثل المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا، خطر اتهامها مستقبلاً بالتعاون مع هجمات التحالف غير القانونية. في فرنسا على سبيل المثال، وجدت دراسة أجرتها منظمات حقوقية عام 2018 أن "خطر أن تكون مبيعات الأسلحة الفرنسية غير

 accordance.

وتشمل نتائج دراسة أخرى "مسؤولون أمريكيون قد يهتمون بالمشاركة في ارتكاب جرائم حرب في اليمن"، جاست سكيرني.
قانونية كبيرة، نظرا إلى التزاماتها الدولية، بموجب أحكام، معاهدة تجارة الأسلحة، والموقف الوحدة للاتحاد الأوروبي.

تهزب الأفراد من التدقيق

بموجب قوانين الحرب، على الدول التحقيق في جرائم الحرب المزعومة التي يرتكبها عناصر من قواتها المسلحة وأي أشخاص آخرين تحت ولايتها، ليس من الضروري وجود معلومات جديدة لبدء التحقيقات، وإنما فقط وجود معلومات موثوقة وذات مصداقية على إمكانية حدوث اتهامات.

الأفراد الذين ارتكبوا اتهامات خطيرة لقوانين الحرب بقصد إجرامي - أي بشكل متعمد أو يتيح ذلك - مسؤولون عن جرائم الحرب. كما يمكن تحويل المسؤولية القانونية للأفراد لمحاولة ارتكاب أو تسهيل أو مساعدة أو التحريض على جريمة حرب. كما يمكن أن تشمل المسؤولية الأفراد الذين يخططون لارتكاب جريمة حرب أو يحرون عليها.

قد يُحاكم أيضا القادة والرجال المدنيون بتهمة جرائم حرب في إطار مسؤولية القادة عندما يكونون على علم أو كانوا يعتمدون عليهم أن يعتمدون بارتكاب جرائم حرب من دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها أو لمعاقبة المسؤولين عنها.

في 2017، كتب فريق الأمم المتحدة المعنى باليمن، إنه، في بعض الحالات، "تعق مسؤولية الحرص على الالتزام بالقانون الإنساني الدولي على عائق القادة الذين يخططون لجرائم حرب.

حذوئا، الذين بحوزتهم المعلومات اللازمة لمجموعة من المصادر.

إلى حد بعيد، لم تقدم تفاصيل الفريق المشترك تفاصيل ذات مصداقية لما إذا كان التحالف قد انتهك قوانين الحرب في غارات جوية محددة، ناهيك عن التحقيق بشكل شامل ومحاذ في إمكانية تورط أفراد في جرائم حرب. لكن وجه القصور في عمل الفريق المشترك لا يعني أنه يمكن تمكين تجاهل قانونية كبيرة، نظرا إلى التزاماتها الدولية، بموجب أحكام، معاهدة تجارة الأسلحة، والموقف الوحدة للاتحاد الأوروبي.


المسؤولية القانونية والتحقيق في جرائم الحرب وتقييدهم المترورين إلى العدالة. كان يتعين إجراء تحقيقات جنائية جادة ليس فقط في الحالات القليلة التي شكّ فيها الفريق المشترك بوجود اتهامات، ولكن أيضًا في العدارات الكثيرة الأخرى التي تبدو غير قانونية والتي بلغت عنها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. على هذا الأساس، تعتبر التحقيقات التي أجريها الفريق المشترك فشلاً تاماً.

يُمكن أيضًا محاكمة الأشخاص الذين يتوقع ضلوعهم في جرائم حرب لأسباب مؤثرة في بلدان ثالثة بموجب قانونية العدالة العالمية. يسمح هذا المبدأ للمدعين العامين بملاحقة الأشخاص الذين يُعتقد أنهم ارتكبوا جرائم دولية خطيرة حتى وإن ارتكبت في مكان آخر، وحتى عندما لا يكون المتهمون والضحايا من مواطني ذلك البلد.

على السلطات القضائية في الدول الثلاثة النظر في إمكانية إجراء هذا تحقيقاً، بما يتماشى مع قوانينها الوطنية. على اليمن الانضمام فوراً إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إضافة إلى التحقيقات الجنائية، أنشأ مجلس الأمن الدولي، في القرارين 2140 و2216، نظام جرائم يستهدف كل من تورط في "التحطيم لأعمال تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، أو أعمال تشكّل اتهامات لحقوق الإنسان، أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها" وكذلك المترورين في منع وصول المساعدات الإنسانية، و защит سفر وتمديد أصول محتملين. علاجان بالقرار، تستطيع لجنة الجرائم تحديد "الأفراد والكيانات" المستهدفة بالعقوبات إذا كانوا "يقدمون الدعم لتلك الأعمال". على مجلس الأمن ضمان مراة الأصول القانونية لجميع الذين تشملهم العقوبات.

سبق أن فرضت لجنة الجرائم عقوبات - تشمل تجميد أصول وحظر سفر - على 5 قادة كانوا سابقاً متحالفين مع قوات الحوثي. صالح. لكن لم تُنزل أي عقوبات بحاجة من التحالف، على الرغم من ورود معلومات عن اتهامات متكررة للتحالف جمعها فريق الخبراء، الذي يقدم معلومات عن تنفيذ القرار.

في 2017، استنتج فريق الخبراء المعني باليمن أن "الأفراد المسؤولين عن تخطيط أو تحرش أو تنفيذ الغارات الجوية التي تلحق ضرراً غير مناسب بمدنيين والكيان التحريضية المدنية قد يعانون ضرر مالي والاستهداف بالعقوبات". كما استنتج أيضاً أن التحالف، يصفه الكيان الذي ينفذ الغارات الجوية، قد يندرج تحت معايير نفسها. عند مناقشة دور الإمارات والاحتجاز التعسفي.


وكالاحتفاء القسري والتعذيب، خُصِّص الفريق إلى أن "المشتبهون في الانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في اليمن يفوقون ضمن معايير الاستهداف."  

على مجلس الأمن الدولي مطالبته لجنة الجزاءات الخاصة باليمن وفريق الخبراء المعني باليمن بإعداد تقرير خاص حول الأفراد المتورطين في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المنظمة أو مع وصول المساعدات الإنسانية، بما يشمل سلسلة القيادة والتحكم ومسؤولية القيادة في التحالف الذي تقوده السعودية.

**تقدير تعويضات للضحايا**

تقدم قوانين الحرب على الدول تقديم تعويضات كاملة، بما في ذلك تعويضات مباشرة للضحايا، على الخسائر الناتجة عن انتهاكات قوانين الحرب. يمكن أن تكون التعويضات في شكل رد الحق (إعادة الوضع السابق أو تعويض (الدفع المالي) أو إرادة (مثل الاعتذار رسميا أو اتخاذ خطوة أخرى) لدولة أخرى أو كيان أو لأفراد.

لدى وقوع خسائر، حتى في ضحايا انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، يحتاج المدنيون إلى مساعدة أو تعويضات. قد يكون ذلك عبر مفروقات مالية عن الخسائر في الأرواح والممتلكات في ضحايا التزام قانوني، وإقرار غير مالي بالضرر الحاصل، مثل الاعتذار.

في اليمن، ورغم وعود التحالف ووصول الفريق المشترك، لا توجد آلية واضحة تمكن البحرين المدنيين والناجين من الحصول على أي شكل من أشكال التعويض من قوات التحالف أو طرف آخر في النزاع.

أوصى الفريق المشترك، في 12 هجوما حقق فيه حتى الآن، التحالف بدفع مساعدة، مساعدات لازمة، مساعدة إنسانية مناسبة، وتعويض. لم يوضح الفريق المشترك لماذا استخدم مضاعفات مختلفة في هذه الهجمات، وما إذا كان هناك من فارق بسبب النتائج التي توصل إليها أو التعويضات التي أوصى التحالف بتقديمها.

وقت هيومن رايتس ووتش 6 من هذه الهجمات، واستنتجت أن جميعها أنتهت قوانين الحرب. بعد أن نشر الفريق المشترك نتائج تحقيقه، أجرت هيومن رايتس ووتش متابعة مع أشخاص

---

185 السابق، ص 172.
186 "مشروع المواد المتعلقة بمسؤليّة الدول عن الأفعال غير المروعة دوليا"، اعتمدت لجنة القانون الدولي، 2001، المادة 33.
188 "النظام الدولي الصليب الأحمر، "القانون الدولي الإنساني العرفي""، المادة 150، متوفر على: https://www.icrc.org/data/files/publications/ar/icrc_004_pcustom.pdf
189 تشمل هذه الهجمات: (1) 25 أغسطس/آب 2017، قريت بيت معا، صنعاء؛ (2) 10 سبتمبر/لويل 2016، قريت بيت معا، صنعاء؛ (3) 30 أغسطس/آب 2015، مصنع يبيع، صنعاء؛ (4) 30 مارس/آذار 2016، مصنع يبيع، صنعاء.}

التحقيقات المفصلة للتحالف
تتحدث "مواقعاً"، وهي منظمة حقوقية بارزة في اليمن لها مراكز في كافة أنحاء البلاد، إلى ضحايا من ضحايا الهجوم على المجمعات السكنية في المخا، وأحد ضحايا الهجوم على حي فج عدن بصنعاء، وضحايا من ضحايا الهجوم على القاعة الكبرى. قال الضحايا الحسن إنه لم يحصلوا على أي مساعدات أو تعويضات من التحالف، ولم يتصل بهم أحد بشأن الحفظ في الهجمات أو الخطوات التي عليهم اتباعها للحصول على التعويضات المرجوة فيها. قال الشخصان اللذان تعرضوا من ضرية المخا لموافقة إهتمامًا نازحين داخلهم، فقد أنشأت القوات الإيرانية والسودانية التي كان يعملان معها معسكرات في مدينةهم الأصليتين.

في أغسطس/آب، بعد عام تقريباً على قصف التحالف لمبنى سكني في فج عدن بصنعاء، قال أحمد، الذي له العديد من الأقارب من بين الضحايا، لـ هيومن رايتس ووتش:

لم أسمع يوماً بأي شكل من أشكال التعويض، لقد سمعت عن ذلك منكم فقط.. لم أكن أعلم أنهم يُقررون بأنهم قصفوا عن طريق الخطأ.. ليس لنا أي أمل في التحالف...

191 تردد رفع قضية ضد جرائم التحالف في اليمن.

قال ياسر، الذي له أصدقاء وأقارب قُتلوا وأصيبوا في الهجوم على مصنع تعريبية مياه الشام في 2015، "سمعت بالتعويضات ككل الناس عبر التلفزيون، وسجلت المحاضرة على ذاكرة ممولة. ترديهم أن يعرضوا لنا عن مصنعاً الذي دمرهم، وأن يعودوا للعائلات التي فقدت الأفراد الذين كانوا يعيشونهم." 192، لكن، لا أحد تصل به أو بعائلته.

قال عبد الرحمن (31 عاماً)، صاحب شركة، لـ هيومن رايتس ووتش إن أفرادا من عائلته كانوا في موقع البئر عندما هاجم التحالف أربعة في سبتمبر/أيلول 2016. بعد الضرر الأول، ذهب شقيقه إلى مخبأ العمل ليحاول إنقاذ صديقه المقرب الذي كان يُشرف على المشروع من 6 أشهر تقريباً. وجد جثة صديقه، بعد أن أصيب في الرأس. أجلع بعض الرجال الذين كانوا هناك قلماً، الذي كان خارج اليمن، وطلبوا منه الاتصال بالتحالف لليخبر مسؤوليه بأنهم ارتكبوا خطأ. لما حاول الاتصال بشخصيات معينة بارزة تعمل مع مسؤولين في التحالف أو في الحكومة اليمنية، استمر التحالف في شن هجمات. تمكين عبد الرحمن في الأسبوع من الاستسلام شخص في مأرب، فأعطاه أن التحالف كان يهاجم نمر وأعمال - وليس حوثيين أو أسلحة - وكلما ذهب أحدهما لإنقاذ المصابين، و

189 تشمل هذه الحجمات: (1) 25 أغسطس/آب 2017، منزل قطر عدن، صنعاء; (2) 10 سبتمبر/أيلول 2016، قريب بيت سعدان، أربد; (3) 30 أغسطس/آب 2015، منزل تعيينية مياه الشام، حجة; (4) 3 فبراير/شباط 2016، مصنع الأسمنت، عمران; (5) 24 يوليو/تموز 2015، المجمع السكني، المخا; (6) 24 يوليو/تموز 2015، ميناء الغاز، بحارة البكري، صنعاء.

190 مراجعة إلكترونية بين هيومن رايتس ووتش وموقف، 31 مايو/أيار 2018.

191 مقابلة عقافية لـ هيومن رايتس ووتش مع "احمد" (طلب عدم الكشف عن هويته)، 1 أغسطس/آب 2018.

192 مقابلة عقافية لـ هيومن رايتس ووتش مع "باسم" (طلب عدم الكشف عن هويته)، 25 يوليو/تموز 2018.
مات 31 مدنيا على الأقل، بينهم 3 أطفال، عندما أصيبت عدة غارات جوية شنها التحالف بقيادة السعودية موقع هز في أربع في محافظة صنعاء في 10 سبتمبر/أيلول 2016. وأفادت هيئة التحقيق التابعة للتحالف، الفريق المشترك، بأن الضرر كانت "خطأ غير مقصود". أوصى الفريق المشترك التحالف بتوعية المدنيين المتضررين. وقال الأشخاص الذين قُتل أو جُرح أفراد عائلاتهم في الهجوم إن التحالف لم يقدم إليهم أي شيء ولم يتصل بهم قط. © 2016 كريستين بيكرين/هيومن رايتس ووتش

هاجم التحالف من جديد. قال إن البنين كانت شبه مكتملة وقت الهجوم، ولكن السكان باتوا محرومين من المياه التي هم بأمس الحاجة إليها.

كاد شقيقه الأصغر وابن عمه "يبتوان". ما زال شقيقه يعاني من مشاكل في عينيه وأذنيه ويشعر بالرعب عندما يسمع صوت طائرة. "يظن أنها ستصضم". كما يعاني ابن عمه من مشاكل في العين، وما زال فكه مكسورا بعد أن أصيب في وجهه بشظايا، وهو إلى الآن لا يستطيع الكلام بشكل عادي.

علمعبد الرحمن أن التحالف أجرى تحقيقا "عندما غرض ذلك على التلفزيون... لقد سمعت بذلك في الأخبار". قال: "على الأقل صاروا يعلمون أنه خطأ، لكن الأنظيم عليه استدعاء محلفين لتوجيه المصابين. يستطيعون مساعدة الأبرياء على الأقل. لكنهم لم يعلموا شيئا." لم يحصل أي شخص في القرية على تعويضات من التحالف، رغم أن الكثير منهم ما زالوا يعانون من إصابات بدنية ونفسية.
بحسب عبد الرحمن ومحمَّد من صناعة يعمل مع الشركة التي تحفر البلَّد، لما سئل عما يمكن أن يكون ردًا عادلاً، أجاب عبد الرحمن:

أود مساعدة العائلات التي فقدت أبًاءها، العائلات التي فقدت أبناءها... صديقي كان هو المعيش لعائلته، مات، وعائلته اليوم تعاني... لقد حصل ما حصل، ولا تستطيع الآن إرجاعه إلى الحياة، لكن "العدالة"، تحتاج إلى إعطاء كل عائلة شينا ما مقابل ما خسرت.

دفعت الشركة التي كانت تحفر البلَّد تكاليف العلاج الطبي للعمال، وقامت بعض المساعدات لعائلات الفقيرة. ما زالت التجهيزات، ومنها حفرة بقيمة 1.3 مليون دولار، في أرجح، وهي مدمرة. بعد الهجوم، أجبرت الشركة على بيع إحدى حفراتها الثلاث الأخرى للمساعدة على تعويض الخسائر.

قال عبد الرحمن إنه لا يعرف كيف يمكنه الاتصال بالتحاليف بشأن التعويضات الموعودة: "لا أعرف أي باب على أن أطرق. لو كنت أعرف الإدارة، لكنت اتصلت وقتله: عليك أن تدفعوا مالًا لقاء خسائرنا... سيقولون "سنفعلاً"، لكن لا أحد سيستلم أي أموال. لا أعرف أحد أستلم أموالاً.

قال 4 من أقارب "عَبْد الله" وأصيب 5 آخرون في هجوم التحالف على مصنع الإسمزنت في سبتمبر/أيلول 2016. لما عرف عبد الرحمن أن التحالف وعد بدفع تعويضات، نزل الخبر واحتفظ به:

"هَيْوَمْنَ رَابِيعٌ ووُتشٌ مَن صناع، ۲۴ مَايُوٌّ/أَيَّام ۲۰۱۸، ومحام من صناعة، ۲۶ أَبْرَيل/آَبُ ۲۰۱۸ (بحسب المحامي، فإن وعد التحالف بدفع تعويضات هو مجرد "كذبة" - فلا أحد أتصل بـ "عَبْد الله"، ولم يحصل أحد على تعويضات)." ۱۹۳

193 مقالات هادفة لـ "هيومن رايتس ووتش مع عبد الرحمن (اسم مستعار)، 24 مايو/أيار 2018، ومحم من صناعة، 26 أبريل/نيسان 2018 (بحسب المحامي، فإن وعد التحالف بدفع تعويضات هو مجرد "كذبة" - فلا أحد أتصل بـ "عَبْد الله"، ولم يحصل أحد على تعويضات).

194 مقالة هادفة لـ "هيومن رايتس ووتش مع عبد الله (اسم مستعار)، 1 أغسطس/آب 2016.

هيومن رايتس ووتش | أغسطس/آب 2018

65
شكر وتثنيه

كتبت هذا التقرير كريستين بيكرلي، الباحثة المختصة في شؤون اليمن بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايت ووتش. ساعد موظف آخر في هيومن رايت ووتش، لا يمكن كشف اسمه لأسباب أمنية، بشكل كبير في إجراء الأبحاث. يتضمن التقرير أبحاث أجراها هيومن رايت ووتش منذ مارس/آذار 2015.

راجع التقرير كل من مايكل بيتوج، نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وطوم بورتيوس، نائب مدير البرامج. كما قدم مراجعة مختصة كل من أندريا بارسو، نائبة مدير مكتب واشنطن، مارك هيناي، باحث أول بقسم الأسلحة، بلفيس جراح، مستشار أول في العدالة الدولية، أكشايا كومار، نائبة مدير قسم الأمم المتحدة في هيومن رايت ووتش، وبينيديكت جانريود، مدير مكتب فرنسا. قدم مراجعة قانونية جيمس روس، مدير الشؤون القانونية والسياسات.

أعدت ديانا نعوم، منسقة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير للنشر. ساعد متدربون في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنهم آية كنمه، في الأبحاث.

تشكر هيومن رايت ووتش لكل الذين وافقوا على المقابلات في اليمن، والذين سهلوا الأبحاث، والنشطاء اليمنيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين قدموا أفكارا ومساعدة طيلة الحرب. من دون مساعدتهم، ما كان لهذا التقرير أن يرى النور.
الملحق: رسالة هيومن رايتس ووتش إلى الفريق المشترک لتقييم الحوادث

الموضوع: تحققات الفريق المشترک لتقييم الحوادث في اليمن

الفريق، صاحب الملكة العربية السعودية

أرسل لكم نبأ عن "هيومن رايتس ووتش" للتعبير عن قلقنا من أن آلية التحقيق التابعة للتحالف الذي تقوده السعودية، "الفريق المشترک لتقييم الأحداث" (الفريق المشترک)، لا تفي بالمعايير الدولية المتعلقة بالشفافية والنزاهة والاستقلالية، وللتحقيق على مزيد من المعلومات بشأن العمليات الجارية للفريق.

يشمل الفريق المشترک، الذي كان يتكون في الأصل من 14 عضوا، السعودية والكويت واليمن وقطر والإمارات، لتقديم "الإدعایات والعلاقات" التي تحدث أثناء عمليات التحالیل العسكرية. الفريق مطلوب لتحقيق في الوقائع ومع جمع الأدلة وإعداد التقارير والتصویسات، وفقا لبيد نشر في أغسطس/آب 2016.

منذ 26 مارس/آذار 2015، وقعت هيومن رايتس ووتش 87 هجوما لقوات التحالف في اليمن، 18 منها تتخطى على ذخائر عنقودية، وبدوة أنها انتهكت القانون الإنساني الدولي، أو قوانين الحرب. قد يرجى بعض هذه الهمجات إلى جرائم حرب. وقد قامت الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، بما فيها "منظمة الوعي الدولية" ومنظمة "أطباء بلا حدود" وجماعات حقوقية يمنية، بتوثيق عشرات الغارات الجوية الأخرى التي يبدو أنها غير قانونية.

حتى مارس/آذار 2018، وثق مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان مقتل 6100 مدني، من بينهم 1491 طفل، وإصابة 4683 أخرين خلال السنوات

هيومن رايتس ووتش | أغسطس/آب 2018

HUMAN RIGHTS WATCH 350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org
الثالث الأخيرة من الصراع في اليمن، حيث تسببت غارات التحالف الجوية في وقوع 61 بالمئة من الضحايا المدنيين الموثقين.

وفقاً للبيانات العامة المتاحة على موقع "وكالة الأنباء السعودية"، أعلن الفريق المشترك منذ أغسطس/أب 2016 تناجج تحققات في 56 هجوماً لقوات الحلفاء، وبين التحالف من المسؤولية في 54 من الهجمات المحددة التي تم التحقيق فيها - وخلص إلى أن التحالف تصرف بشكل قانوني في 46 من 54 هجمة، وأنه لم ينفذ الهجمات الثلاث الأخرى المبلغ عنها. وفي هجومات آخرين، أوصى الفريق المشترك التحالف بدفع تعويضات، حيث وجد أن أفراد التحالف انتهكوا قواعد الاشتباك. وفي 9 هجومات أخرى أوصى الفريق فيها التحالف بدفع تعويضات لضحايا مدنيين، وجد أن قوات التحالف تصرفت بشكل قانوني.

هيومن رايتس ووتش ليست على علم بأية خطوات ملموسة أُتخذت لتنفيذ آلية للتعويض أو محاسبة الأفراد عن جرائم الحرب المحتلة - بالاستناد إلى الضباط اليمنيين، الذين أفادت "اللجنة الوطنية اليمنية" بإبلاً عدد قليل منهم على محكمة عسكرية.

تواصل هيومن رايتس ووتش مراقبة جهود المساعدة في اليمن، وستكون ممتنة إن تلتقت إجابات عن الأسئلة التالية حتى تتمكن من فهم منهجية الفريق المشترك وعمله المستمر بشكل أفضل. وسوف ندمج هذه المعلومات في تقاريرنا المستقبلية.

المنهجية

1) يُرجى توضيح الإجراءات المتبعة لتحديد الضربات التي ينبغي التحقيق فيها، وقائمة الضربات التي يجري التحقيق فيها حالياً، وخطط التحقيق في استخدام قوات التحالف للذخائر العنقودية والانتهاكات المتعلقة بالاحتجاج، إن وجدت. وثقت هيومن رايتس ووتش 87 هجوماً يُعد غير قانوني للتحالف في اليمن منذ مارس/آذار 2015، بالإضافة إلى عدد من الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز من قبل أعضاء التحالف والقوات التي يدعمها. وفقاً لمعلومات عامة، فإن الفريق المشترك استكمال التحقيق في 17 فقط من هذه الهجمات 87، ولم يحقق في أي هجمات تتعلق باستخدام الذخائر العنقودية المحظورة أو في تورط أعضاء التحالف في حالات الاختفاء القسري والتعذيب في جنوب اليمن.

2) ما هي المعايير التي يستخدمها محققو الفريق المشترك لتحديد ما إذا كان الأفراد الذين قتلوا أو جرحوا في ضربة ما هم من المدنيين؟ هل يستند الفريق إلى أي افتراضات حول خصائص المدنيين أو المقاتلين؟ وإذا كان الأمر كذلك، على من تقع مسؤولية دحض هذه الافتراضات؟ لم تقدم أي من البيانات الصحفية المتعلقة بتحقيقات الفريق أية تقديرات من الفريق أو التحالف للخسائر المدنية الناجمة عن الهجمات التي تم التحقيق فيها. هل جميع الفريق المشترك تقييمات لخسائر المدنيين في الضربات التي حقق فيها؟ وإذا كان الأمر كذلك، متى ينوي نشر هذه المعلومات؟ في بعض الضربات، قال الفريق إن الأضرار
التي لحقت بالمباني المجاورة لم تتجاوز نسبا معينة. ما هي المعايير التي يستخدمها الفريق في قياس الأضرار في المناطق المتأثرة بضابطات التحالف؟

(3) ذكرت وكالة الأنباء السعودية في بيان صحفي في أغسطس/آب 2016 أن الفريق المشترك تقييم الحوادث يحترم المعلومات الواردة في تقرير المهمة، ويستعرض الصور الجوية من تقارير ما بعد طلائع الطائرات، ويسجل أشرطة الفيديو، ويدرف مهاما يومية وتقارير في برنامج ضابط مرابطة الطيران التابع للقائمة. ما مدى وصول الفريق إلى المصادر في اليمن، سواء بصفة شخصية أو عن طريق وسائل الاتصال الأخرى، في مواقع الضابطات الجوية؟ على سبيل المثال، في الضرابات التي تم التحقق فيها حتى الآن، هل قابل الفريق المشترك ضحايا هذا الهجوم أو شهدا عليه؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هو عدد الضحايا أو الشهداء الذين أجريت معهم مقابلات، وكم عدد الضرابات ذات الصلة؟

التعويضات والمتابعة القضائية والإجراءات التعويضية

(1) أوصى الفريق المشترك التحالف بدفع مساعدات لضحايا عدد من الهجومات. وفي 9 من تلك الهجومات على الأقل، أوصى الفريق بالتعويض دون أن يتوصل إلى ارتكاب التحالف لخطأ بالضرورة - وركزت 5 منها نتيجة أخطاء فنية؛ و3 كانت "الخطاء غير مقصودة"، وفي احدهما، وجد الفريق الضرر قانونية، ولكن موجات صدمة الهجوم أُلقيت أضراراً مستندة قرب ما هي المعايير التي يستخدمها الفريق المشترك لتحديد الحالات التي ينبغي فيها تقديم المساعدة؟ هل بدأ التحالف في تسويق مفتوح التعويض لضحايا الهجومات، على سبيل المثال من خلال تقديم معلومات عامة عن كيفية تقديم الضحايا للمطالبات إلى لجنة التعويضات، بما في ذلك معلومات الاتصال بالعربية؟ وإذا تم ذلك بالفعل، هل تلقى لجنة التعويضات أي مطالبات بالتعويض أو بدأت تسويتها؟ وإذا كان الأمر كذلك، كم عدد المطالبات التي تم تلبية أو تسويتها حتى الآن، وكيف حددت اللجنة مبلغ التعويض الذي يتبع تقديمه؟

الدول المُلزمة بمقاضاة الأفراد الذين يرتبطون جرائم حرب، وهي الانتهاكات الخطيرة لقوانين الحرب التي ترتبط بقصد إجرامي - أي عن عمد أو تهور. هل حدد الفريق المشترك ما إذا كان أي من ضابط التحالف قد ارتكب انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بقصد إجرامي عند تنفيذ أي من الهجومات التي قام بالتحقيق فيها؟

(2) هل يحدد الفريق المشترك أي دول نفذت الهجمات وأي ضابط كانوا مشاركين فيها؟ هل أوصى بأنه تشرع أي دولة في التحالف في تحقيقات أو إجراءات تأديبية أو ملاحقات قضائية ضد مواطنيها الذين ربما ارتكبوا جرائم حرب؟ يرجى تقديم معلومات عن مواطني الدول التي شاركت في الهجمات التي تم التحقق فيها حتى الآن، بما في ذلك تقديم معلومات استخبارية أو وقوف أو صيغة أو ذكر أو التصريح بالضربة أو عبدها ما هو وضع توصيات الفريق لكل دولة تشارك في العمليات العسكرية، ضمن التحالف أو خارجه؟
(4) هل كل الضربات الجوية في اليمن تتطلب تصريح قيادة التحالف قبل تنفيذها؟ وألا يرجى توضيح السيناريوهات التي يسمح فيها لطائرة بتنفيذ ضربة دون تصريح قيادة التحالف، وأي ضربات سابقة حدث فيها ذلك.

(5) ما هو وضع مراجعة قواعد الاشتباك الخاصة بالتحالف؟ أوصى الفريق المشترك بمراجعة قواعد الاشتباك بعد الهجوم على مراسم عزة الصالح الكبرى في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016، والتي وقعتها يومين م把手 ووصفت. ما هي أوجه القصور التي تم تحديدها والخطوات المتخذة لمعالجتها، إن وجدت؟ عندما تستخدم قوات العدو مواقع محمية لأغراض عسكرية، ما الخطوات التي اتخذها التحالف لضمان إصدار التحذيرات الكافية قبل تنفيذ هجوم؟ هل يشمل ذلك ترك فترة زمنية معقولة ليوضع نسخة استخدام المناشة المحتملة؟

الاستقلالية والنزاهة والتعاون مع آليات المساعدة الأخرى

(1) في سبتمبر/أيلول 2017، أصدر "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" قرارًا يشرح البيتين مكملتين للتحقيقات، وانشأ فريقًا دوليًا من الخبراء البارزين، وأدى على دعم اللجنة الوطنية اليمنية، التي يدعمها التحالف، والتي تأسست بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13 (2015). وقد أفاد "فريق خبراء مجلس الأمن" الذي يرصد قرارين لمجلس الأمن 2140 و2215 والتقارير المتعلقة به في عام 2018 بأن التحالف رفض الانخراط مع فريق الخبراء. إذ إلى أي مدى يتعاون الفريق المشترك مع اللجنة الوطنية اليمنية، فريق الخبراء البارزين؟ وفريق خبراء مجلس الأمن؟ على سبيل المثال، هل يطلب الفريق المشترك معلومات من أي من هذه الهيئات أو يتناقش معلومات معها؟

(2) كيف يضمن الفريق المشترك استقلالية عمله وحياده؟ كيف يتم تعيين أعضائه؟ يرجى إطلاعنا على أسمائهم وأية خبرة قانونية أو عسكرية ذات صلة يملكونها، ومناصب كل منهم داخل الفريق. إلى أي قيادة يخضع الضباط العسكريون النشطون في الفريق؟

نلتزم منكم الرد على هذه الرسالة والاستفسارات الوردية أعلاه في 8 يونو/حزيران 2018 أو قبله، حتى يتمكن من إدراج ردكم في تقاريرنا المقبلة ومرافعتنا، بما في ذلك جلسة سبتمبر/أيلول 2018 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إذا أعد الفريق المشترك تقارير أطول من تلك المتوقعة للعموم عن الحوادث التي تحقق فيها والتي تجيب عن أي من الأسئلة أعلاه، سنكون ممتينين إذا كان بإمكاننا إطلاعنا عليها.

لا تترددوا في الاتصال بкрستين بيكري، باحثتنا المختصة باليمن، على الرقم 0218111881 أو.

في انتظار جوابكم، نشكركم على اهتمامكم.

مع كامل الاحترام والتقدير،

التقرير عن مسمى التحالف
سارة ليا ويتسن
ال مديرية التنفيذية
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايت ووتش

نسخة إلى:
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان
ولي العهد ونائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع
الرياض
المملكة العربية السعودية
صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

الفريق الركن محمد علي المقتشي
مستشار القائد الأعلى للقوات المسلحة والقائم بأعمال وزير الدفاع
وزارة الدفاع
الجمهورية اليمنية

المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد الخليفة
قائد العام لقوة دفاع البحرين
المنامة، البحرين

صاحب السمو الشيخ ناصر بن صباح الأحمد الصباح
نائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع
وزارة الدفاع
مدينة الكويت، الكويت

صاحب السمو خالد بن محمد العطية
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الدفاع
الدوحة، قطر
الملحق اا: رد البعثة القطرية الدائمة إلى الأمم المتحدة على هيومن
mayıتس ووتش

[ترجمة هيومن ماتيس ووتش من الإنجليزية]

البعثة الدائمة لدولة قطر إلى الأمم المتحدة

نيويورك

4 يونيو/حزيران 2018

السيدة سارة ليا ويتسن،

أرحب برساليتكم إلى سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، نائب رئيس مجلس وزراء ووزير خارجية دولة قطر، بتاريخ 31 يوليو/تموز 2017، ورسالتكم إلى المتحدث باسم "تحالف دعم الشرعية في اليمن"، المرسلة نسخة منها إلى سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية، نائب رئيس وزراء ووزير خارجية دولة قطر، بتاريخ 15 مايو/أيار 2018، المتعلقة بالتحقيقات الاجارية التي تقوم بها منظمةكم في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب في اليمن، والتي تتضمن تحقيق التدخلات التي اتخذتها دولة قطر للتحقيق في أي دور للقوات القطرية في الانتهاكات قوانين الحرب في اليمن أثناء اشتراكها في تحالف دعم الشرعية في اليمن.

نقدرك جهود هيومن ماتيس ووتش في خدمة حقوق الإنسان وتعزيز الالتزام العام بقانون الدول، القانون الإنساني الدولي، والعهود والمعايير الدولية. نشكركم على سعيكم الدؤوب وراء المعلومات الدقيقة والموضوعة وتوافقكم معنا في هذا الإطار. نشدد على حرصنا على متابعة التعاون والتنسيق الفعال والعميق بين منظمتنا في مختلف مجالات الاهتمام المشترك.

بخصوص الأسئلة في رسالتيكم، أود أن أشدد على أن اشتراك دولة قطر في تحالف دعم الشرعية في اليمن انتهى، وأن القوات القطرية انسحبت في أوائل يونيو/حزيران 2017. خلال اشتراك قطر في التحالف، اقتصر اشتراكها على حماية الحدود السعودية من هجمات قوات الحوثيين وصالح، دون وجود أي قوات أو هجمات أو عمليات عسكرية في أراضي اليمن. كما نلاحظ أن المهام المسندة إلى القوات المسلحة القطرية خلال اشتراكها في التحالف كانت مشتركة القوات في قطاع تجارب بالمنطقة عامة، ودعم ذلك الآرامية داخل الأراضي السعودية ومتابعة العملية في منطقة سقاء.

كان دور دولة قطر مركزاً على القانون الدولي، الشرعية الدولية، و"الاتفاقية الدفاع المشترك" لدول مجلس التعاون الخليجي، التي صادقت عليها قطر في 29 ديسمبر/كانون الأول

التفتيح على مسيرة التعاون
2001، وبناءً على طلب رسمي من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، تماشيًا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ووفقاً للمادة 51 من الميثاق.

بينما كانت دولة قطر مشتركة في التحالف، كانت حماية المدنيين من أولوياتها. حماية المدنيين كانت الدافع الأساسي لاشتراك قطر في التحالف ولم تنفذ أي مهمة عسكرية بما يخالف ذلك.

ختاماً، تعيد قطر التأكيد على انتزامها الكامل بالقانون الدولي، بما فيه التنفيذ بجميع أحكام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين.

وتفضلوا بقبول خالص تقديري،

[تم إخفاء اسم المرسل]
التخفي خلف مسمى التحالف
غياب التحقيقات الموثوقة والتعويضات عن الهجمات غير القانونية في اليمن

بعد أكثر من 7 سنوات على بدايةها، تواصل حرب اليمن في قلب العاصمة، وتهجير آلاف المدنيين اليمنيين. لكن جهود المحاسبة تبقى غير كافية على الإطلاق.

الارتباط: HRW.org

(الملع) خلف التحالف بقيادة السعودية و ميان مير، سكن في مجمع في 25 أغسطس/آب 2013. فقتل على الأقل 16 مدنيًا، و vá 7 أطفال، وجرح 17 آخرين، منهم 8 أطفال، بعد استهداف دولي، قال التحالف إنه شن الهجوم، لكن لم يقدم أي تفاصيل عن قوات التحالف المتهمة.

© 2017 محمد مهاجري

(الملع) الرموز التي تظهرها جزء جوية من التحالف، والتي تظهرها بقيادة السعودية على قاعدة عرعر في صنعاء، اليمن في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016 ووفقًا على الأقل 100 شجاعة، وجرح 17 مدنيًا، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016. لم توضح الحالة بعد ما هي البلدان التي اشتركت فيها الهجوم.

© 2016 مهدي محمد/الدوشيد، برس فوفو

بعد أكثر من 7 سنوات على بدايةها، تواصل حرب اليمن في قلب العاصمة، وتهجير آلاف المدنيين اليمنيين. لكن جهود المحاسبة تبقى غير كافية على الإطلاق.

الارتباط: HRW.org

(الملع) خلف التحالف بقيادة السعودية و ميان مير، سكن في مجمع في 25 أغسطس/آب 2013. فقتل على الأقل 16 مدنيًا، و vá 7 أطفال، وجرح 17 آخرين، منهم 8 أطفال، بعد استهداف دولي، قال التحالف إنه شن الهجوم، لكن لم يقدم أي تفاصيل عن قوات التحالف المتهمة.

© 2017 محمد مهاجري

(الملع) الرموز التي تظهرها جزء جوية من التحالف، والتي تظهرها بقيادة السعودية على قاعدة عرعر في صنعاء، اليمن في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016 ووفقًا على الأقل 100 شجاعة، وجرح 17 مدنيًا، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016. لم توضح الحالة بعد ما هي البلدان التي اشتركت فيها الهجوم.

© 2016 مهدي محمد/الدوشيد، برس فوفو

بعد أكثر من 7 سنوات على بدايةها، تواصل حرب اليمن في قلب العاصمة، وتهجير آلاف المدنيين اليمنيين. لكن جهود المحاسبة تبقى غير كافية على الإطلاق.

الارتباط: HRW.org

(الملع) خلف التحالف بقيادة السعودية و ميان مير، سكن في مجمع في 25 أغسطس/آب 2013. فقتل على الأقل 16 مدنيًا، و vá 7 أطفال، وجرح 17 آخرين، منهم 8 أطفال، بعد استهداف دولي، قال التحالف إنه شن الهجوم، لكن لم يقدم أي تفاصيل عن قوات التحالف المتهمة.

© 2017 محمد مهاجري

(الملع) الرموز التي تظهرها جزء جوية من التحالف، والتي تظهرها بقيادة السعودية على قاعدة عرعر في صنعاء، اليمن في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016 ووفقًا على الأقل 100 شجاعة، وجرح 17 مدنيًا، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016. لم توضح الحالة بعد ما هي البلدان التي اشتركت فيها الهجوم.

© 2016 مهدي محمد/الدوشيد، برس فوفو

بعد أكثر من 7 سنوات على بدايةها، تواصل حرب اليمن في قلب العاصمة، وتهجير آلاف المدنيين اليمنيين. لكن جهود المحاسبة تبقى غير كافية على الإطلاق.

الارتباط: HRW.org

(الملع) خلف التحالف بقيادة السعودية و ميان مير، سكن في مجمع في 25 أغسطس/آب 2013. فقتل على الأقل 16 مدنيًا، و vá 7 أطفال، وجرح 17 آخرين، منهم 8 أطفال، بعد استهداف دولي، قال التحالف إنه شن الهجوم، لكن لم يقدم أي تفاصيل عن قوات التحالف المتهمة.

© 2017 محمد مهاجري

(الملع) الرموز التي تظهرها جزء جوية من التحالف، والتي تظهرها بقيادة السعودية على قاعدة عرعر في صنعاء، اليمن في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016 ووفقًا على الأقل 100 شجاعة، وجرح 17 مدنيًا، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016. لم توضح الحالة بعد ما هي البلدان التي اشتركت فيها الهجوم.

© 2016 مهدي محمد/الدوشيد، برس فوفو

بعد أكثر من 7 سنوات على بدايةها، تواصل حرب اليمن في قلب العاصمة، وتهجير آلاف المدنيين اليمنيين. لكن جهود المحاسبة تبقى غير كافية على الإطلاق.

الارتباط: HRW.org

(الملع) خلف التحالف بقيادة السعودية و ميان مير، سكن في مجمع في 25 أغسطس/آب 2013. فقتل على الأقل 16 مدنيًا، و vá 7 أطفال، وجرح 17 آخرين، منهم 8 أطفال، بعد استهداف دولي، قال التحالف إنه شن الهجوم، لكن لم يقدم أي تفاصيل عن قوات التحالف المتهمة.

© 2017 محمد مهاجري

(الملع) الرموز التي تظهرها جزء جوية من التحالف، والتي تظهرها بقيادة السعودية على قاعدة عرعر في صنعاء، اليمن في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016 ووفقًا على الأقل 100 شجاعة، وجرح 17 مدنيًا، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016. لم توضح الحالة بعد ما هي البلدان التي اشتركت فيها الهجوم.

© 2016 مهدي محمد/الدوشيد، برس فوفو

بعد أكثر من 7 سنوات على بدايةها، تواصل حرب اليمن في قلب العاصم